

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

# النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الخزينة العامة

إعداد

عروب مشهور سليم عواد

إشراف

د. حسن فلاح سفاريني

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات  
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2019م

# النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الخزينة العامة

إعداد

عروب مشهور سليم عواد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2019/11/11م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

1. د. حسن فلاح سفاريني / مشرفاً ورئيساً

.....

2. أ. د. سليمان عبادي / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. محمد شراقة / ممتحناً داخلياً

# الإهداء

الحمد لله والشكر له أولاً وأخيراً

إلى معلم البشرية نبينا الهادي الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار (أبي)

إلى شمعة دربي وملاكي في الحياة (أمي)

إلى سندي وشريك حياتي (زوجي)

إلى من هم أقرب إلي من روعي (إخوتي وأخواتي)

إلى الذين حظيت بهم من جديد (عائلتي الثانية)

# الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الدراسة.

بداية، أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور الفاضل حسه فلاح سفاريني على ما قدمه لي من

نصح وإرشاد ومعلومات قيمة لإنجاز هذا البحث.

وإلى جميع أساتذة كلية الدراسات العليا بقسم المنازعات الضريبية في جامعة النجاح

الوطنية على ما نعلته من علمهم الوفير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى المناقشين الأعضاء على ما قدموه من معلومات ومساعدة

لإنجاز هذا البحث

وختاماً الشكر لكل من سألهم وسألني في إتمام هذه الدراسة

## الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرّسالة التي تحمل العنوان:

# النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الخزينة العامة

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

### Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's name:**

اسم الطالبة:

**Signature:**

التوقيع:

**Date:**

التاريخ:

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
6	فرضيات الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	أهمية الدراسة
8	منهج الدراسة
9	حدود الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
10	الدراسات السابقة
15	التعليق على الدراسات السابقة
16	الإطار العام للدراسة
<b>18</b>	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b>
19	المبحث الأول: الضريبة: المفهوم والخصائص والأهداف
26	المبحث الثاني: النظام الضريبي منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1994)
<b>31</b>	<b>الفصل الثالث: الضريبة وتأثيرها على الموازنة الفلسطينية</b>
32	تمهيد
32	المبحث الأول: تطور الإيرادات والنفقات في الفترة (2010-2017)
39	المبحث الثاني: تطور الإيرادات الضريبية الفلسطينية في الفترة (2010-2017)

الصفحة	الموضوع
43	المبحث الثالث: تطوّر إيرادات المقاصة خلال السنوات الأخيرة
<b>48</b>	<b>الفصل الرابع: المنهج والإجراءات</b>
49	منهج الدراسة
49	مجتمع الدراسة وعينتها
51	أداة الدراسة
52	صدق الأداة
53	ثبات الأداة
54	إجراءات الدراسة
54	متغيرات الدراسة
55	المعالجات الاحصائية
<b>56</b>	<b>الفصل الخامس: نتائج الدراسة</b>
57	المقدمة
57	أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
80	ثانياً النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
<b>85</b>	<b>الفصل السادس: النتائج والتوصيات</b>
86	أولاً: النتائج
89	ثانياً: التوصيات
<b>91</b>	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>
<b>96</b>	<b>الملاحق</b>
<b>b</b>	<b>Abstract</b>

## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
33	الاييرادات والنفقات للأعوام 2010-2017 (بالمليون دولار)	جدول (1)
40	الاييرادات الضريبية للأعوام 2010-2017 (بالمليون دولار)	جدول (2)
43	ايرادات الميزانية للأعوام 2011-2016 المتعلقة بالضرائب (مليون شيكل)	جدول (3)
44	تفاصيل ايرادات المقاصة (العملة بالشيكل) للأعوام 2011-2016	جدول (4)
47	تفاصيل الضرائب المستحقة (المبالغ بالمليون دولار)	جدول (5)
50	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.	جدول (6)
52	مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي	جدول (7)
52	فقرات الاستبانة تبعاً لمحاورها	جدول (8)
53	معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها	جدول (9)
59	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الاول المتعلقة بالإعفاءات الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (10)
61	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الثاني المتعلقة بملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (11)
63	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الثالث المتعلقة بإجراءات العمل في دوائر الضريبة وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (12)
65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الرابع المتعلقة بالتشريعات الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (13)

الصفحة	الجدول	الرقم
67	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الخامس المتعلقة بتأثير العوامل التي تؤدي الى عدم التزام المكلف عن دفع الضريبة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (14)
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور السادس المتعلقة بأثر اتفاق باريس الاقتصادي على الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (15)
71	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور السابع المتعلقة بالمعلومات الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (16)
73	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الثامن المتعلقة بالتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (17)
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور التاسع المتعلقة بالتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (18)
77	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمحاور الدراسة المتعلقة بالنظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة مرتبة ترتيبياً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	جدول (19)
79	نتائج اختبارات لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس محاور الدراسة المتعلقة بإجابات العينة المختارة	جدول (20)
81	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الاولى	جدول (21)
84	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الثانية	جدول (22)

## فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
97	قانون ضريبة الدخل	ملحق (1)
106	الاستبانة	ملحق (2)

## النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الخزينة العامة

إعداد

عروب مشهور سليم عواد

إشراف

د. حسن فلاح سفاريني

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة، من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بالموضوع، حيث تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس: ما تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟ واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استبيان تم توزيعه على عينة من موظفي وزارة المالية والدوائر الضريبية في الضفة الغربية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. هناك تأثير كبير للاعفاءات الرأسمالية على العجز في الموازنة العامة.
2. هناك تأثير واضح للنظام الضريبي على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية
3. يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة

وفي نهاية الدراسة أوصت الباحثة بعدة توصيات أبرزها:

1. تحديث التشريعات الضريبية في كافة القوانين ذات العلاقة وهيكل النظام الضريبي كاملة.
2. زيادة معدلات الضريبة على الشركات وخاصة الشركات المالية.
3. ضرورة اعتماد اساليب ونسب ضريبية جديدة وفعالية يمكن من خلالها زيادة الإيرادات الضريبية لزيادة الموازنة العامة.

## الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

فرضيات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

منهج الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الدراسات السابقة

التعليق على الدراسات السابقة

الإطار العام للدراسة

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### مقدمة الدراسة

ترتبط الضريبة بهدف رئيسي وهو توفير الأموال من أفراد المجتمع لتغطية نفقات الدولة وتحقيق أهدافها، فالاهتمام بتحصيلها في المواعيد المحددة لمصلحة الدولة مع عدم عرقلة النشاط الاقتصادي، وأصبحت الضرائب إضافة إلى الأهداف المالية تحقق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، حيث يبرز الهدف المالي على رأس الأهداف الرئيسية للضرائب والذي يوفر للدولة الاموال اللازمة لمصاريف المؤسسات والوزارات الحكومية والمستلزمات المالية للرواتب وغيرها.

ويتمثل الهدف الاقتصادي للضرائب في تشجيع الاستثمار من خلال الإعفاءات، أي تقديم إعفاءات ضريبية و جمركية لقطاعات اقتصادية معينة بهدف تشجيعها، و فرض ضرائب و جمارك إضافية على الصناعات الخارجية، بهدف حماية الصناعات الوطنية، و المساهمة في محاربة بعض الآفات الاقتصادية كالتضخم أو الركود الاقتصادي.

والهدف الاجتماعي يتمثل في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد لتقليل الفوارق في الدخل و تحقيق العدالة الاجتماعية، و تمويل مشاريع تخدم المجتمع كالتعليم و الصحة.

اما الهدف السياسي للضرائب فيتمثل في استخدام القوانين الضريبية و الجمركية لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، من خلال تخفيض الضرائب و الجمارك على وارداتها أو إيقاف العلاقات مع دول أخرى من خلال فرض ضرائب و جمارك إضافية على الوارد منها.

وتلعب الضرائب دوراً رئيسياً في تشجيع الاستثمار في مجال معين أو التقليل منه في مجال آخر، و ينعكس ذلك من خلال رغبة الدولة بتشجيعه في مجالات معينة فتقوم بتخفيض نسبة الضرائب أو حتى الإعفاء منها، وبالتالي توجيه عملية الاستثمار نحو ذلك القطاع وهذا ينعكس إيجابياً على تحقيق التنمية في المجالات التي تتفق مع سياسات الدولة واتجاهاتها، مثل القطاع

الزراعي أو الصناعي وغيرها، بالتالي فإن الضرائب تمثل وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي في كل من حالة التضخم والانكماش، ففي حالة التضخم والتي تنتج عن ارتفاع كبير في مستوى أسعار السلع والخدمات والتي قد يكون من أسبابها توافر السيولة بشكل كبير في أيدي أفراد المجتمع، ففي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة على المواطنين بهدف امتصاص جزء من تلك السيولة وبالتالي الحد من ظاهرة التضخم، أما في حالة الانكماش المتمثلة في الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فتقوم الدولة في هذه الحالة بخفض نسب الضريبة المفروضة على مواطنيها، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة السيولة في المجتمع ويرافقه زيادة في الإنفاق على شراء السلع والخدمات وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية في الدولة بشكل ملحوظ(مسمي، 2006).

ويعد تمويل نشاطات الدولة هو السبب الرئيسي لفرض الضرائب ولكنه ليس الوحيد، وهذا الأمر ينطبق على جميع الدول قديماً وحديثاً، ويعود السبب في ذلك إلى حجم السكان المتزايد وبالتالي الحاجة إلى العديد من المشاريع اللازمة للمجتمع، وهذا يزيد من مسؤوليات الدولة في توفير ما يسمى بالسلع العامة كالمدافع والتعليم والصحة وغيرها من المشاريع، حيث يؤدي فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة إلى توفير الحماية والقدرة على المنافسة للإنتاج المحلي مقارنة مع الإنتاج المستورد شريطة أن تكون رسوم الإنتاج المفروضة محلياً أقل من رسوم الجمارك المفروضة على السلع المستوردة لكي تبقى تكلفتها على المستهلك أقل، هذا الأمر ينطبق على المنتجات الزراعية والصناعية، إلا أن هذا الأمر يلقى معارضة قوية من المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والمركز العالمي للتجارة والتي تطالب برفع جميع الحواجز الجمركية أمام التبادلات التجارية(جاد الله، 2011).

وقد تولت السلطة الفلسطينية المسؤولية المالية للأراضي الفلسطينية بناءً على بروتوكول باريس المبرم مع الجانب الإسرائيلي في العام 1995. حددت هذه الاتفاقية الوسائل المتاحة للسلطة الفلسطينية استخدامها في سياساتها المالية، حيث منحت السلطة الحرية الكاملة في التحكم بالسياسات الاتفاقية، ولكنها حددت صلاحياتها في التحكم بالإيرادات. فقد حصلت السلطة الوطنية

الفلسطينية على كامل الصلاحيات المتعلقة بسن القوانين المتعلقة بالضرائب المباشرة في الأراضي الفلسطينية كضريبة الدخل" على الأفراد و الشركات و ضرائب الأملاك و ضرائب البلديات و الرسوم. و عليه قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتنظيم الضرائب المباشرة من خلال إصدار عدد من القوانين و الأنظمة و إنشاء الدوائر الفنية الخاصة لمتابعة السياسات الضريبية و جباية الضرائب، و حددت صلاحياتها فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة كضريبة القيمة المضافة. حيث نص البروتوكول على أن معدل ضريبة القيمة المضافة في الأراضي الفلسطينية يجب أن لا تقل عنه في إسرائيل بأكثر من نقطتين مئويتين. بالإضافة إلى ذلك ألزم بروتوكول باريس السلطة الفلسطينية بالتقيد بغالبية القوانين الجمركية الإسرائيلية (الشعبي، 2013).

وفي هذه الدراسة تسعى الباحثة لدراسة تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال بيان مدى تأثير السياسة الضريبية على ميزانية السلطة، وإلى أي مدى يعمل النظام الضريبي على دعم ورفد الموازنة العامة وتوفير احتياجات و التزامات السلطة في تمويل النفقات اللازمة لنشاطات الدولة.

### مشكلة الدراسة

تلعب الإيرادات الضريبية دوراً هاماً في تمويل الموازنة العامة، حيث تتكون من إيرادات ضريبة الدخل و ضريبة القيمة المضافة و الرسوم الجمركية و ضرائب أخرى كضريبة الأملاك و الأراضي، و تعتبر إيرادات الضرائب صمام الأمان للحكومة الفلسطينية في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و دفع الالتزامات و المستحقات المترتبة عليها، فهي تشكل بالمتوسط ثلاثة أرباع الإيرادات المحليّة الفلسطينيّة

و تعاني السلطة الفلسطينية من خسائر مالية كبيرة، ناجمة عن ضياع إيرادات مستحقة كبيرة هي حصيلة ضريبة القيمة المضافة، و ضريبة الشراء، و جمارك المستوردات على السلع و الخدمات التي يتم استيرادها غير مباشر عبر إسرائيل، و هذا التسرب المالي ناتج عن أن إسرائيل لا تزود السلطة بالمعلومات الكافية عن حجم الاستيراد غير المباشر و الجهة أو

الجهات التي قامت به، لأنّ بروتوكول باريس لا يلزمها بذلك، إضافةً إلى أنّ بعض التجار لا يسلمون فواتير المقاصة لوزارة المالية، حيث تدفع إسرائيل الضرائب على أساس الفواتير المستلمة، وذلك حتى لا يكشفوا عن حجم أعمالهم، التي يدفعون عنها ضريبة الدخل.

وتنقسم الموارد التمويلية للسلطة الفلسطينية إلى إيرادات ضريبة وإيرادات غير ضريبية، وتنقسم الإيرادات الضريبية بدورها إلى ضرائب مباشرة و ضرائب غير مباشرة. الضرائب المباشرة ممثلة بـضريبة الدخل التي لم تتجاوز مساهمتها في الأعوام الخمسة (2008 – 2012) حاجز 7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. أما في عام 2013 ارتفعت إلى 8% و لكنها عادت انخفضت 2014 إلى 7% (عبد الكريم و آخرون، 2015)، وهي منخفضة مقارنة بدول أخرى كمصر 47% و الأردن 22%. و يرجع ضعف مساهمة ضريبة الدخل في الإيرادات الضريبية إلى مشكلة التهرب الضريبي بالإضافة إلى قلة عدد الشرائح و انخفاض النسبة الضريبية المفروضة و نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين. (قباجة، 2012)

إن الغرض من هذه الدراسة الكشف عن تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما ستحاول الدراسة تناوله من خلال استطلاع آراء شريحة مهمة من شرائح المجتمع والمختصين في المجال الاقتصادي، ولذلك تتمثل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتمثل في:

**ما تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟**

وقد انبثق عن سؤال الدراسة الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما تأثير الإعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟
2. ما تأثير ملائمة الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟
3. ما تأثير اجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة؟
4. ما تأثير التشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟

5. ما تأثير التزام المؤسسات والمكلف على العجز في الموازنة العامة؟
6. ما تأثير اتفاق باريس الاقتصادي على العجز في الموازنة العامة؟
7. ما تأثير المعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟
8. ما تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟
9. ما تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين؟

### فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من الفرضيات التالية:

### الفرضية الأولى

وتتنص على: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للنظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة.

وينبثق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
2. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لملائمة الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
3. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة.
4. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

5. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لالتزام المؤسسات والمكلف على العجز في الموازنة العامة.

6. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لاتفاق باريس الاقتصادي على العجز في الموازنة العامة.

7. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للمعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

8. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

#### الفرضية الثانية

وتنص على: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين.

#### أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وسعت الدراسة كذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على تأثير الإعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

2. دراسة تأثير ملائمة الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

3. مدى تأثير اجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة.

4. التطرق إلى تأثير التشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

5. معرفة تأثير التزام المؤسسات والمكلف على العجز في الموازنة العامة.
6. إيضاح تأثير اتفاق باريس الاقتصادي على العجز في الموازنة العامة.
7. التعرف على تأثير المعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
8. توضيح مدى تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
9. التطرق إلى تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الآتي:

1. أنها تمثل جهداً علمياً في دراسة موضوع لم يتطرق له محلياً بشكل كبير وهو تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
2. تسعى الباحثة لأن تكون نتائج الدراسة قاعدة للانطلاق لدراسات أخرى حول الموضوع لما له من أهمية كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني.
3. تأمل الباحثة أن يسهم هذا البحث في زيادة معرفتها النظرية والتطبيقية وإثراء معلومات القراء و الباحثين في هذا المجال الهام.
4. كما تكمن أهمية البحث من أهمية موضوعه وهو ربط النظام الضريبي بالموازنة العامة والعجز فيها، حيث لم يتم التطرق لهذا الموضوع بالشكل الذي يستحقه.

### منهج الدراسة

سنتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي: الذي يقيم الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً، بل ويتعداه إلى التحليل والربط والتفسير

والمقارنة للوصول إلى استنتاجات يُبنى عليها التصور المقترح، ثم دراسة واقع المشكلة من أجل تشخيص مواطن القوة والضعف والقصور فيها.

كما ستستخدم الباحثة اداة الاستبانة، حيث ستعتمد إلى توزيعها على موظفي وزارة المالية والدوائر الضريبية للتعرف على تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

### حدود الدراسة

لا شك أن الدراسة الحالية ستتطرق موضوعياً إلى تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن تحديد الدراسة زمانياً ومكانياً بالنقاط التالية:

**الحد المكاني:** ستقتصر هذه الدراسة على الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية).

**الحد الزمني:** ستجري هذه الدراسة في الفترة الممتدة من العام 1994 - 2018

### مصطلحات الدراسة

**مفهوم النظام الضريبي:** ارتبط مفهوم الضريبة في العصور الوسطى بمبدأ مبالغ عينية و مادية يقدمها الأفراد لخزينة الدولة، وتقوم الدولة بالمقابل بتوفير الحماية للأفراد. و اتخذت فيما بعد شكل التكليف الإلزامي لتوفير ما يلزم الدولة للقيام بواجباتها الأساسية. و قد اتسع هذا المفهوم مع تطور مفهوم الدولة وواجباتها، فلم يعد عمل الدول يختزل على توفير الحماية، بل تعداه ليصبح له أبعاداً سياسية، اقتصادية، واجتماعية فمن ناحية اقتصادية تستخدم الدول القوانين الضريبية للتأثير على القطاعات المختلفة من خلال الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك، و لحل مشاكل اقتصادية كالبطالة و الركود و تشجيع قطاعات إنتاجية معينة. أما من ناحية اجتماعية فتستخدم الدول النظام الضريبي لتوزيع الدخل بين الأفراد بنوع من العدالة الاجتماعية، و لترشيد استهلاك السلع غير المرغوبة للمجتمع أو المضررة بالأفراد و البيئة، كضريبة الدخان و المحروقات. و لذلك تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم ركائز النظام المالي للدولة في وقتنا الحالي، إذ توفر لها السبل لتحقيق سياساتها و خططها المختلفة (قباجة، 2011)

**تعريف الضريبة:** فريضة مالية تفرضها الدولة على الأشخاص بصورة نهائية وبلا مقابل وفق القوانين المرعية لتحقيق أهداف الدولة المالية والاجتماعية والاقتصادية.

**الخزينة العمومية:** الصندوق الذي يجمع مختلف الإيرادات من مختلف الهيئات، وقد قدمت تعاريف مختلفة للخزينة العمومية وأهمها أن الخزينة العامة هي مصلحة الدولة التي تضمن تحقيق أكبر التوازنات النقدية والمالية من خلال إجراء عمليات الصندوق (الإيرادات والنفقات) والبنوك (حركة الاعتماد والديون) والمحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة من خلال ممارسة النشاطات الرقابية، والتمويل، والتحريك، فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والمالي (الوادي وعزام، 2007)

وهو كذلك كيان إداري تابع لوزارة المالية يقوم بالإجراءات الضرورية لتسيير مالية الدولة، حيث تعتبر الخزينة العمومية صراف وممول للدولة والتي بواسطتها يمكن أن نتمكن من حفظ أكبر التوازنات المالية والنقدية وتقوم بتحصيل مختلف الموارد الجبائية (كميلية، 2017)

#### الدراسات السابقة

#### الدراسات المحلية

**دراسة عنصري (2018): دور ضريبة المحروقات في ردف الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور ضريبة المحروقات في ردف الخزينة العامة لسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015، ويتضح من نتائج الدراسة بأن الدرجة الكلية لمجال إيرادات الخزينة العامة المتوقعة وقد أتى بنسبة مئوية بلغت 79.5% وهي نسبة استجابة مرتفعة، حيث يتضح من نتائج الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دور ضريبة المحروقات من حيث القوانين والأنظمة، والأهداف الضريبية وعمليات التحصيل الخاصة بالمحروقات على إيرادات الخزينة العامة المتوقعة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، حيث كانت العلاقة قوية وإيجابية.

**دراسة علاونة (2017): أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المكلفين**

هدفت الدراسة التعرف إلى أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المكلفين، ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد أثر متوسط للتعديلات في مجال الإعفاءات الضريبية على الخزينة العامة، وأثر مرتفع للتعديلات في مجال الإعفاءات الضريبية على كبار المكلفين، وأثر متوسط على الخزينة العامة وكبار المكلفين للتعديلات في مجال الشرائح والنسب الضريبية.

**دراسة (دروبي، 2016): " الاعتراضات الضريبية أسبابها وسبل معالجتها من وجهة نظر كل من مقدري ضريبة الدخل وكبار المكلفين "**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب الاعتراضات الضريبية بشكل تفصيلي لإيجاد آلية للحد من هذه الاعتراضات وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لأغراض الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج بحيث اتفقت وجهتي نظر المقدرين وكبار المكلفين على وجود أسباب للاعتراضات الضريبية تتعلق بالمجالات الخمس (العوامل المرتبطة بالدوائر الضريبية، العوامل المرتبطة بالمكلفين، العوامل المرتبطة بالمقدرين، العوامل القانونية، العوامل المحاسبية) على معظم الفقرات وكان من ابرز تلك الأسباب ضعف التنسيق بين دائرة ضريبة الدخل والدوائر الحكومية الأخرى، وضعف كفاءة بعض المقدرين في تحليل البيانات، وعدم التزام المكلف بموعد المتابعة مع المقدر.

**دراسة (سلمان، 2015): " إستراتيجية توحيد ضريبيتي الدخل و القيمة المضافة في فلسطين و أثر ذلك على الالتزام الضريبي و حصيلة الخزينة العامة "**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى إمكانية نجاح تطبيق إستراتيجية توحيد أحد أهم موارد الخزينة العامة لدولة فلسطين، و هو توحيد ضريبيتي الدخل و القيمة المضافة، وخلصت الدراسة

الى ان موافقة المكلفين على عملية توحيد الضريبتين في الفترة التي طبقت فيها متوسطة اقرب إلى المتدنية في مجالات مساهمتها، بدءا في الحد من التهرب الضريبي أو بتوسيع قاعدة الالتزام الطوعي بها، أو في زيادة الحصيلة و الجباية، و انتهاء بعدم مساهمتها في تخفيض و تسهيل إجراءات التعامل مع المكلفين و بناءا على ذلك يمكن القول " إن توحيد الضريبتين لم يساهم كثيرا في رفع مستوى الالتزام الضريبي أو في زيادة حصيلة الخزينة العامة " .

**دراسة صالح، (2007): العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة**

هدفت الدراسة إلى التعرف على آلية عمل الجهاز الضريبي في دائرة ضريبة القيمة المضافة، و اظهرت الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين كفاءة الجهاز الضريبي في دائرة ضريبة القيمة المضافة وزيادة العائدات، فكلما زادت الكفاءة لدى الجهاز الضريبي يؤدي ذلك إلى زيادة عمليات التحصيل، توجد إجراءات واضحة وصريحة تضبط العمل وكذلك عمليات التفتيش تسير بشكل منظم، وأن بروتوكول باريس الاقتصادي يعتبر مجففا بالنسبة للسلطة الفلسطينية ويؤثر تأثيرا سلبيا على العائدات من ضريبة القيمة المضافة.

**دراسة حميض، (2006): تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من 1995-**

**2005**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإيرادات العامة للدولة ومعاييرها وتقسيمها وأنواعها ومصادرها و خلصت هذه الدراسة إلى نتائج عدة، حيث أشارت إلى أن ضريبة القيمة المضافة تشكل 52% من مجموع الإيرادات الضريبية، واحتلت الأهمية الأولى، وهذا يؤكد على ضرورة تطويرها لأنها الجزء الهام والفعال من الإيرادات الضريبية، إن تحكم الجانب الإسرائيلي في ضريبة القيمة المضافة قد أدى إلى تراجع إيرادات المقاصة بشكل كبير جداً خلال فترة الانتفاضة الأمر الذي أثر سلباً على الإيرادات الضريبية الفلسطينية.

## دراسة السيد وآخرون (2018): دور النظام الضريبي في خفض عجز الموازنة: دراسة حالة الإقتصاد المصري في الفترة (2000-2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنظمة الضريبية وتتطور النظام الضريبي في جمهورية مصر العربية وكذلك تطور عجز الموازنة ومحاولة إيجاد علاقة بينهم وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها أن الإيرادات الضريبية كانت ترتفع فترة ما قبل 25 يناير ومع ذلك كان العجز يستمر في الزيادة وذلك يدل على وجود عوامل أخرى تؤثر في العجز غير الإيرادات الضريبية، وبأن خمول النظام الضريبي في مصر كان يسبب ضعف نمو الإيرادات الضريبية مع ظاهرة التهرب الضريبي وظهور الإقتصاد غير الرسمي وبعض المشكلات الضريبية مثل مشكلة المتأخرات الضريبية فيتعين على الدولة إيجاد حلول لمثل تلك الظواهر

## دراسة (أبو محمد، 2011): " أثر مقدر الضريبة في الحد من التهرب الضريبي في الأردن " دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مقدر الضريبة في الحد من التهرب الضريبي في الأردن، و التعرف على العوامل التي تؤثر على دور المقدر الضريبي في الحد من التهرب الضريبي، وكان من أهم نتائج الدراسة: أنه يوجد أثر (دور) لمقدر الضريبة في الحد من التهرب الضريبي، وهذا الأثر يتزايد ويتناقص متأثراً بنوعين من العوامل: الأولى تتعلق بالمقدر نفسه، والثانية تتعلق بدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، كما أن من أهم العوامل التي تؤثر في مقدرة المقدر الضريبي في الحد من التهرب الضريبي: الرغبة في إنجاز أكبر عدد ممكن من الملفات، وحصول المقدر الضريبي على التدريب الفني والمحاسبي، و إلمام المقدر الضريبي بمواد القانون.

## الدراسات السابقة الأجنبية

## دراسة (Fauziati & etal, 2016)

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المعرفة الضريبية لدى دافعي الضرائب على الالتزام الضريبي. ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وزعت 300 نسخة تم استرداد 237

نسخة قابلة للتحليل بنسبة 79%. و قد تم استخدام simple linier regression models لتحليل العلاقة بين تأثير المعرفة الضريبية على الالتزام الضريبي. و قد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير للمعرفة الضريبية على الالتزام الضريبي. و قد أوصت الدراسة بأن يتم بذل المزيد من الجهود لتحسين المعرفة الضريبية لدى دافعي الضرائب وذلك لتحسين الالتزام الضريبي، وبالتالي تحسين توليد الإيرادات الحكومية.

#### دراسة (Mansor & Tayib, 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عملية التخطيط الاستراتيجي لدى الإدارة الضريبية و كيفية ربط التخطيط الاستراتيجي مع عمليات اتخاذ القرارات الهامة الأخرى في الإدارة الضريبية. تفتقر الدول النامية إلى دراسات و أبحاث متخصصة في الإدارة الضريبية. و قد تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال إجراء مقابلات مع موظفي الضرائب و الجمارك في ماليزيا Royal Malaysian Customs (RMC) و هي المؤسسة التي تدير الضرائب غير المباشرة. و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عملية التخطيط الاستراتيجي المطبقة في RMC مماثلة لتلك المطبقة في الهيئات الضريبية الدولية. ومع ذلك، فإن بعض العناصر في عملية التخطيط الاستراتيجي تتعارض مع الممارسات الدولية والتحسينات المطلوبة. مثل مشاركة أصحاب المصالح (stakeholders) في عملية التخطيط الاستراتيجي، و عملية تقييم التخطيط الاستراتيجي والقضايا المتعلقة بالموارد المتاحة لعملية التخطيط الاستراتيجي، وأنشطة قياس الأداء. التي تنعكس على المشاكل التي تواجه RMC في تحقيق غاياتها وأهدافها الإستراتيجية، و يعد عدم وجود الموارد وعدم وجود التزام من موظفي الضرائب أهم القضايا التي تواجه في تحقيق غاياتها وأهدافها الإستراتيجية.

#### دراسة (Imam & Jacobs, 2007)

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الفساد على التحصيلات الضريبية في الشرق الأوسط، و قد قام الباحث بتحليل نظام GMM للفترة 1990-2003 طبقت على 12 دولة في الشرق الأوسط

و هي (الجزائر، البحرين، مصر، الاردن، لبنان، المغرب، عمان، السودان، سوريا، تونس، الامارات، اليمن) ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أن السبب في انخفاض التحصيلات الضريبية هو وجود الفساد الإداري داخل الدولة، وان هذا الأمر جعل المكلفين لا يتقنون بهذه الحكومات، مما دفعها إلى عدم الالتزام الضريبي، وخرجت هذه الدراسة أيضا بأن هناك بعض أنواع الضرائب تأثرت بهذا العامل أكثر من غيرها، وهذه الضرائب هي التي يتطلب التفاعل والإيصال المتكرر بين سلطات الضرائب والأفراد(ضريبة الدخل) ، وخلصت هذه الدراسة بتوصية أنه إذا أرادت الحكومات أن ترفع من معدل الإيرادات الضريبية فإن ذلك يتم من خلال معالجة الفساد، وزيادة الرفاه الاجتماعي للمواطنين عن طريق تحقيق العدالة الخاصة بالمكلفين من خلال نصوص التشريعات والقوانين الضريبية المطبقة والسارية المفعول داخل الدولة نفسها.

### التعليق على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسات السابقة جميعها من حيث الهدف وهو إيضاح مدى تأثير النظام الضريبي على الموازنة العامة للدولة وكذلك مدى مساهمته في التخفيف وتمويل ذاك العجز.

أما نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فكانت كما يلي:

1. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات الحالية في كونها تتناول تأثيرات النظام الضريبي على الموازنة العامة للدولة.

2. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث البيئة التي أجريت فيها الدراسة الحالية والدراسات السابقة وهي فلسطين – باستثناء دراسة السيد وآخرون (2018).

ويتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة إلى أن نتائجها تشير إلى التأثير الكبير للنظام الضريبي على واقع الحياة الاقتصادية للدولة وكذلك على واقع ميزانية الدولة وانعكاس ذلك على قدرتها على تمويل وإنفاق متطلبات الدولة.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها ستتطرق إلى تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للدولة، ويمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في تكوين إطار نظري وفي إعداد بعض التوصيات المتعلقة بنتائج الدراسة.

ومن خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة فقد استفاد منها في دراستها الحالية في النقاط التالية:

- 1 ستساعد الباحثة في تكوين تصور شامل عن موضوع الدراسة وقراءة الخلفيات المكونة له.
- 2 ستساعد الباحثة في بناء أدوات الدراسة المستخدمة وذلك في ضوء الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها.

### الإطار العام للدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، وهي:

**الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:** حيث يستعرض هذا الفصل مشكلة الدراسة وأهميتها والمنهجية المتبعة فيها، وكذلك فرضيات الدراسة وأهدافها، وبعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

**الفصل الثاني: الإطار النظري،** بحيث تطرقت في المبحث الأول الى الضريبة: المفهوم والخصائص والأهداف، وفي المبحث الثاني: النظام الضريبي منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1994)، اما المبحث الثالث: أثر اموال الضرائب على الموازنة العامة في حين جاء المبحث الرابع: التهرب من الضرائب وأثره على الموازنة العامة.

**الفصل الثالث: الضريبة وتأثيرها على الموازنة الفلسطينية،** تناولت في المبحث الأول: تطور الإيرادات والنفقات في الفترة (2010-2017)، وفي المبحث الثاني: تطور الإيرادات الضريبية الفلسطيني في الفترة (2010-2017) واخيرا المبحث الثالث: تطور إيرادات المقاصة خلال السنوات الأخيرة.

**الفصل الرابع:** المنهج والإجراءات، فقد جاء فيه منهج الدراسة، ويتفرع عنه مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة، وصدق الأداة، وثبات الأداة، وإجراءات الدراسة.

**الفصل الخامس:** نتائج الدراسة، من خلال التطرق الى أولاً النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، وثانياً النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة.

**الفصل السادس:** مناقشة النتائج والتوصيات، تناولت فيه مناقشة النتائج، والتوصيات

## الفصل الثاني

# الإطار النظري

المبحث الأول: الضريبة: المفهوم والخصائص والأهداف

المبحث الثاني: النظام الضريبي منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية

(1994)

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### المبحث الأول: الضريبة: المفهوم والخصائص والأهداف

تعد الضريبة من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي تعددت تعاريفها، فلا يوجد تعريف موحد لها اتفق عليه المفكرين، حيث كان لكل منهم تعريفه الخاص لها، ونذكر منها التالي:

#### مفهوم الضريبة

يمكن تعريف الضريبة بشكل عام بأنها: فريضة مالية تفرضها الدولة على الأشخاص بصورة نهائية وبلا مقابل وفق القوانين المرعية لتحقيق أهداف الدولة المالية والاجتماعية والاقتصادية<sup>1</sup>

#### خصائص الضريبة

من التعريفات السابقة تبين لنا الخصائص التالية:

من الأهمية بمكان بيان الخصائص الضريبية التي تتفرد عن غيرها من الإيرادات بخصائص معينة، وقد تناولت أدبيات هذه الضريبة الإشارة إلى تلك الخصائص تمييزاً لها عن مصادر الإيرادات الأخرى أهمها: (القطاونة، عفانة، 2008، ص17)

---

<sup>1</sup> وتم تعريف الضريبة من قبل العديد من الكتاب والباحثين، ومن تلك التعريفات: مبالغ نقدية تدفع جبراً من قبل المكلفين بها إلى خزينة الدولة بصورة دورية أو غير دورية بهدف تمويل الخدمات العامة و تنفيذ سياسات اقتصادية و اجتماعية، وهي محددة وفقاً لقوانين و أنظمة و أسس و قواعد و معدلات مقررّة لذلك، و بدون أي مقابل مباشر (السلامين و الدقة، 2014، ص 17). و عرفها (الجنابي، 2008: 136) بأنها اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على مواد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد و توزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدراتها التكاليفية. و عرفها (الجندي، 2006: 14) بأنها مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة، تأخذ بصورة مبلغ من النقود، يؤديه الممول (المكلف) جبراً، وبصفة نهائية، من دخله وأرباحه التي يحققها، بغض النظر عن النفع الذي يعود عليه في مقابلها. في حين عرفها (اليحيى، 2000: 46) على أنها عبارة عن اقتطاع جبري تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين بدون مقابل، بغرض تغطية أعبائها العامة و بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية

- (1) شخصية الضريبة: أي ارتباط الضريبة بظروف المكلف.
- (2) سنوية الضريبة: تسري الضريبة على إيرادات السنة المالية (12 شهراً) وهذا ينسجم مع أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو مبدأ الدورية. (حمد الله، 2005، ص12).
- (3) الضريبة التزام نقدي: بمعنى أنها عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد للدولة، إن مثل هذا التأكيد اليوم لم يكن له لزوم لو لم تمر الضريبة في فترة تاريخية طويلة حيث كانت تدفع في أثنائها على شكل خدمات أو حاصلات، ومع تقدم المجتمع وارتفاع نظمه الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من مصلحة الدولة في هذا العصر أن لا تتبع طريقة استيفاء الضرائب عيناً نظراً لارتفاع تكاليف هذه الطريقة وبعدها عن العدالة، ولعدم ملاءمتها لمقتضيات التمويل وبالتأكيد عدم ملاءمتها لمقتضيات التمويل العامة لاسيما في عصر النقود.
- (4) الضريبة تدفع جبراً: أي أن الفرد يدفعها وفق نظام قانوني يحدد حجم المبلغ الضريبي وكيفية دفعه الذي يتم بقانون حيث يتم فرضها من قبل الدولة أي أنها إلزامية للمكلف ولا يخير في دفعها وموعدها (القيسي، 2000، ص129).
- (5) الضريبة تفرض من قبل الدولة: إن الضريبة لا يمكن أن تفرض أو تعدل أو تلغى إلا بالقانون، فالإدارة الضريبية التي تقوم بتنفيذ إرادات السلطة العامة لا يحق لها الإجابة وتحصيل الضرائب المسموح بها من قبل السلطات المختصة بالدولة هي السلطة التنفيذية أي الحكومة بعد موافقة السلطة التشريعية وتشمل أيضاً جميع المؤسسات التي تتمتع بسلطة عامة مثل أمانة العاصمة.
- (6) إن الضريبة تفرض وفقاً لقدرة المكلف: فالمبدأ العام أن الضريبة تفرض وفقاً لقدرة المكلف، وبعد حسم التنزيلات والإعفاءات القانونية المقررة في التشريع الضريبي المطبق في الدولة.
- (7) الضريبة تدفع بصورة نهائية: حيث إن دافع الضريبة لا يأمل في استردادها، إذ لا يحق له مطالبة الدولة برد المبالغ التي حصلت منها في صورة ضرائب طالما تم ذلك التحصيل في حدود القانون.

## قواعد وأسس فرض الضريبة

ذكر المحجوب (1979) العديد من الأسس لفرض الضرائب أبرزها:

- العدالة والمساواة: تقوم فكرة فرض الضرائب على ان يلتزم جميع أفراد المجتمع بدفع حصته من الضريبة حسب المقدار التذي تحدده الدولة، على أن يتم تحديد هذه الحصة بشكل عادل بحيث تساهم في تحمل الأعباء العامة حتى تتمكن الدولة من القيام بواجباتها تجاه جميع المواطنين.
- الملائمة: وتعني أن يقوم المكلف بدفع الضرائب في الوقت الملائم وأن تحصل بالطرق الأكثر ملائمة وأن تراعي الدولة قانون وتعليمات الضرائب وتشريعات العامة والمعمول بها بجميع دول العالم، فهذه القاعدة هدفها الاساسي هو تجنب سلطة الدولة على الافراد بحيث يتم مراعاة ظروفهم واحتياجاتهم.
- الاقتصاد: تقوم هذه القاعدة على أن تكلفة تحصيل الضريبة يجب أن تكون في حدها الأدنى، لأن إيرادات الدولة في نهاية المطاف ينحصر معظمها في الدخل المحصل من الضرائب بعد دفع تكاليف التحصيل، وبالتالي يجب العمل على تخفيض تكلفة الجباية وتسهيل إجراءاتها وأن يراعى التوفير عند تحديد الدخل الخاضعة للضريبة.
- السنوية: بحيث تقوم هذه القاعدة على فرض وتحصل الضرائب بصورة سنوية وذلك لتجنب تراكم الضرائب لعدة سنوات، فهذه القاعدة تتفق مع الفترة المالية لمنشآت الأعمال والتي تعمل على إغلاق حساباتها وإعدادها بشكل سنوي هذا إضافة إلى أن الدولة تقوم بإعداد وإصدار موازنتها عن سنة مالية قادمة.
- اليقين: وهذا المبدأ يوضح ضرورة ان تكون قيمة الضريبة واضحة ومحددة من حيث الدخل الخاضع أو النفقة أو المعاملة التي تخضع لها وكذلك في معدلاتها وفتاتها وبالتالي فإن الوضوح والشفافية يجب أن تكون شاملة للقوانين الخاصة بالضريبة، وبصورة عامة

فإن لدافعي الضرائب الحق في معرفة القوانين السائدة بسهولة دون وجود ممارسات معقدة تمنعهم من ذلك.

- الإنتاجية: تقوم هذه القاعدة على تحصيل إيرادات أكبر وتجنب فرضها على مجالات لا تنتج إيرادات كافية، حتى لو كان فرضها يهدف لتحقيق العدالة أو المساواة في العبء الضريبي.

### أهداف الضريبة

تناول الباحثون أهداف فرض وجباية الضرائب ما بين أهداف مالية واجتماعية واقتصادية كما يلي: **الأهداف المالية للضرائب:**

1. تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل النفقات العامة للدولة.
2. توفير الأموال اللازمة لتغطيتها دون اللجوء إلى القروض وخاصة الخارجية.
3. لتقديم الخدمات التعليمية والصحية للمواطنين (الخطيب، 2006، ص10)

### الأهداف الاجتماعية للضريبة

أصبحت الضريبة أداة بيد الدولة تستطيع بواسطتها معالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية منها(ذنيبات، 2003، ص42):

- أ- إعادة توزيع الدخل والثروة ومنع تكتل الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع.
- ب- الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة: فبعض السلع قد تكون منافية للعادات والتقاليد أو ذات تأثير سلبي من الناحية الاجتماعية فتحاول الدولة الحد من انتشارها، لا بل محاربتها.
- ج- حل مشكلة الإسكان: ويكون بتشجيع الدولة للاستثمار في هذا القطاع وذلك بمنح المستثمرين بهذا القطاع إعفاء ضريبيًا من أجل توفير المساكن للمواطنين.

## الأهداف الاقتصادية

من أهم أهداف الضريبة في عصرنا الحاضر أن الضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار، لذلك تقوم الحكومات باستخدام الضريبة لتوجيه سياستها الاقتصادية ولحل الأزمات التي قد تتعرض لها وذلك بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية ومعالجة دورات الكساد، والركود ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات الإنتاجية، لذلك فالضريبة لها دور مهم في القطاع الاقتصادي، وهذا الدور يمكن أن يكون عامًا أو خاصًا.

فالدور العام للضريبة يمكن أن يتجلى في امتصاص القيمة الشرائية الزائدة كوسيلة من وسائل محاربة التضخم، وهذا ما جرى تطبيقه في معظم الدول كأمریکا وبريطانيا وفرنسا.

أما الدور الخاص للضريبة فخير مثال عليه الرسوم الجمركية، حيث تلجأ إليه الدولة لحماية قطاع صناعي معين إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات التي يمكن أن تنافس تقدم هذا القطاع والعكس صحيح. (فرحات، 1997، ص25)

## أهمية الضرائب

تلعب الضرائب دوراً مهماً أساسياً في تسيير أمور الدولة الحديثة فهي الممول الرئيسي لأنشطتها ولموازنتها القومية، كما أنها تستخدم لتوجيه الاقتصاد القومي، ولها أثر في السياسات المالية وكذلك في الفلسفة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تعتبر الإيرادات الضريبية أهم موارد السلطة الوطنية الفلسطينية المحلية حيث تشكل حصيللة الضرائب الجزء الأكبر من الإيرادات في معظم دول العالم، غير أن التركيز على الضرائب يختلف من دولة لأخرى وذلك وفقاً للنظام الاقتصادي القائم ومدى توافر الموارد الاقتصادية.

ويرتبط اختيار النظام الضريبي بمعرفة الدولة والمسؤولين فيها عند إعداد النظام الضريبي بسائر الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المجتمع، وبذلك فإن الدولة الرأسمالية تركز على الضرائب المباشرة في حين الدولة الاشتراكية تركز على الضرائب غير المباشرة، أما

الدول النامية فلا يوجد لها هيكل ضريبي واضح يميزها، فالبعض يركز على الضرائب المباشرة والبعض الآخر يركز على الضرائب غير المباشرة، ويرجع هذا القصور إلى أسباب متعددة ولعل أهمها قلة الوعي الضريبي وضعف المقومات الفنية للأجهزة الضريبية (أبو شعبان، 2005).

### مصادر الإيرادات الضريبية

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ خططها التنموية الشاملة، وتسعى دائماً إلى زيادة حصيلتها والحفاظ عليها من الهدر والضياع، كما أن الموارد الضريبية تعتبر مؤشراً حقيقياً يعكس مدى فعالية ونشاط الأداء الحكومي الاقتصادي والمالي، ومن المعروف أن الجانب المالي لأي دولة والمتمثل في الغالب في الموارد الضريبية له أهمية خاصة، ويشكل جزءاً مهماً من إيرادات الدولة، وهي عادة تتأتى من عدة مصادر أهمها: (قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، 2004)

1. أرباح أو مكاسب الأنشطة المتعلقة بالحرف أو التجارة أو ممارسة المهن الحرة وغيرها من المهن مهما كانت المدة التي جرت فيه ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة أو الصناعة أو أي معاملة أو صفة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة.
2. الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت من أي وظيفة بما في ذلك القيمة السنوية المقدرة للسكن أو المنامة أو المأكل أو الإقامة أو أي علاوة أخرى باستثناء بدل التمثيل وعلاوة الضيافة أو جزء منها باستثناء علاوة الإعاشة والسفر، ويشترط في ذلك أن تتفق هذه العلاوات في سبيل الوظيفة على أن تنظم أحكام هذه الفقرة بتعليمات يصدرها المدير.
3. الفوائد والعمولات والخصميات وفروق العملة، أما الفائدة والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الإقراض المتخصصة - المتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها.

4. المكاسب الناجمة عن أي عقد في الدولة كأرباح للمقاولات والتعهدات والعطاءات وعمولات الوكالات واتفقيات التمثيل والوساطة التجارية وما مائل سواء كان مصدرها من داخل الدولة أو من خارجها.

5. المكاسب الناجمة عن أي التزام، وكذلك الدخل من أجور وأتعاب تقديم الاستشارات والخبرة والاشتراك في التحكيم وما مائل ذلك من أعمال.

6. بدل إجارة العقارات وغيرها من الأموال غير المنقولة والعوائد والأقساط وسائر الأرباح الناشئة عنها، وكذلك الدخل والمكاسب والتي تتأتى من أي ملك خلاف العقارات والأموال غير المنقولة الأخرى.

وفي هذا الصدد أشار بعض الباحثين أيضًا إلى مجموعة من مصادر الإيرادات الضريبية من أهمها: (أبو حشيش، 2004، ص 65)

1. بدل الخلو والمفتاحية والشهرة، ويسمح للشخص الذي دفع هذا البديل باستهلاكه ضمن المصاريف والنفقات الإنتاجية المقبولة لغايات هذا القانون خلال مدة خمس سنوات بالتساوي، كما يسمح للمستفيد منها بتقسيمها على خمس سنوات بالتساوي أيضًا.

2. المبالغ المقبوضة مقابل بيع أو تأخير أو منح حق الامتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم أو براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع أو أي عوض آخر عنها.

3. الدخل المتأتية من أعمال التأمين بمختلف أنواعه وأعمال النقل البري والبحري والجوي للمقيمين وغير المقيمين.

4. بيع الأصول المشمولة بأحكام الاستهلاك المنصوص عليها في هذا القانون أو نقل ملكيتها بغير طريق الإرث ويحدد الدخل الخاضع للضريبة من هذا المصدر بما يساوي الاستهلاك الذي تم تنزيهه لغايات هذا القانون أو الربح المتحقق من عملية البيع أو نقل الملكية أيهما أقل.

5. أرباح اليانصيب والسحوبات والجوائز النقدية والعينية مهما كانت تسميتها والتي لا تقل قيمتها عن ألف دينار للجائزة الواحدة وتخضع للضريبة بنسبة 10 % من قيمتها.

## المبحث الثاني: النظام الضريبي منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1994)

يمكن تقسيم إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية وفقا للجهة الممولة كالتالي:

### أولاً: المصادر الداخلية (الجباية المحلية) وتشمل كل من:

- الضرائب: وتعد أهم هذه المصادر، لأنها لا تزيد التزامات على السلطة، وهي من أكثر المصادر الدائمة للدخل بالنسبة للسلطة الوطنية.
- الرسوم والرخص.
- إيرادات السلطة من أملاكها الخاصة.
- القروض والهبات الداخلية.

### ثانياً: المصادر الخارجية وتشمل كل من:

- القروض الخارجية: وهي مرتبطة بفوائد باهظة، لها انعكاسات سلبية على الأفراد على المدى البعيد، ويفضل استخدامها في مشاريع إنتاجية لتعويض نسبة الفائدة فيها من خلال الأرباح.
- الإعانات والهبات: وترتبط هذه المصادر بشكل كبير بالمواقف السياسية.

وتتكون الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من الإيرادات الجارية والمنح والمساعدات الخارجية لدعم المشاريع التطويرية، أما الإيرادات الجارية فتتكون من إيرادات محليه ومنح لدعم الموازنة العامة، وتتكون الإيرادات المحلية من إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية.

وأما فيما يتعلق بالإيرادات الجارية فهي تتكون من:

## أ- إيرادات محلية

وتتكون من: الإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل، الجمارك، ضريبة القيمة المضافة والمكوس، ضريبة الأملاك)، والإيرادات غير الضريبية (الرسوم والرخص والطوابع عوائد وأرباح استثماريه وتأجير أملاك حكومية.

اما بما يتعلق بدور إيرادات ضريبة القيمة المضافة والمكوس في تمويل الموازنة العامة فانه يمكن تقسيمها حسب جبايتها الى قسمين وهم (عبد الكريم، 2000):

- ضريبة القيمة المضافة التي يتم جبايتها في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
- ضريبة القيمة المضافة التي يتم الحصول عليها من خلال المقاصة مع إسرائيل، وهذه تقسم الى جزئين:

الأول من خلال فاتورة المقاصة، التي يتم الحصول عليها عند قيام المشتغل الفلسطيني بشراء سلعه أو تلقي خدمه من مشتغل مسجل في إسرائيل، حيث يقوم الجانب الإسرائيلي بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل رسوم تحصيل.

اما الجزء الثاني فيتمثل في ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها المستورد الفلسطيني عند استيراده سلع من الخارج من خلال المعابر الواقعة تحت سيطرة ونفوذ الجانب الإسرائيلي، بحيث يتم فرض ضريبة إضافية بواقع 17% على قيمة السلع المستوردة سواء سلع استهلاكية أو أصول ثابتة أو على السلع، وعندما يتم نقل هذه السلع إلى المخازن في أراضي السلطة الفلسطينية يحصل المستورد الفلسطيني على بيان جمركي مبين فيه ضريبة القيمة المضافة المدفوعة والرسوم الجمركية وضريبة الشراء إذا كانت سلع تخضع لهذه الضريبة.

وتتدرج ضريبة القيمة المضافة في الموازنات العامة للسلطة الوطنية تحت بند ضريبة القيمة المضافة والمكوس والتي تتكون من:

### 1. ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج المحلي

2. ضريبة القيمة المضافة المحولة من الخارج

3. ضريبة الشراء

4. المكوس على المحروقات

5. المكوس على السجائر

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق ان معظم الوعاء الضريبي لضريبة القيمة المضافة لا يخضع أو لا يتم جباية ضريبة القيمة المضافة منه ولعل الأسباب التي تقف وراء ذلك الآتي:

1. صغر حجم العمليات الإنتاجية بحيث أنها لا تنطبق عليها شروط فرض ضريبة القيمة المضافة.

2. اقتصار تسويق معظم الناتج المحلي الإجمالي ضمن أسواق بدائية تكون خارج السيطرة الضريبية.

3. انتشار حالة التهرب الضريبي بسبب النظرة السلبية عند الافراد اتجاه الضريبة أما لعدم وعي أو لعدم رضا عن أداء السلطة أو بسبب اقتران الضريبة بالاحتلال، حيث كانت الضرائب إحدى الأدوات القمعية التي كان يتخذها الاحتلال الإسرائيلي لضرب الاقتصاد الفلسطيني، وقد يعود السبب أيضا لعدم سيطرة السلطة الوطنية على المناطق التي تقع خارج المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي مناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية وهذا يؤدي إلى التهاون في الحصول على فواتير مقاصة أو التهاون في تسليمها إلى الدوائر الضريبية في موعدها، الأمر الذي لا تستطيع الإدارة الضريبية الفلسطينية المطالبة بضريبة فواتير المقاصة بعد انقضاء المدة القانونية وهي 6 شهور.

وتلعب أيضا الإيرادات الجمركية دورا هاما وحيويا في تمويل الموازنة العامة الفلسطينية، وقد طرأ تطورا كبيرا في هذه الإيرادات منذ أن تسلمتها السلطة الوطنية، ويقصد

بإيرادات الجمارك الرسوم الجمركية على المستوردات وضريبة الشراء التي أضيفت لتكامل الرسوم الجمركية للالتفاف على المستورد وخصوصاً بعد توقيع الاتفاقيات الإقليمية.

ومن ناحية أخرى تلعب الإيرادات غير الضريبية دوراً مهماً أيضاً في تمويل الموازنة العامة، حيث تتكون الإيرادات غير الضريبية من:

1. الرسوم بكافة أنواعها: ومن الأمثلة عليها (رسوم المحاكم، رسوم طوابع، رسوم تسجيل الأراضي، رسوم التأمين الصحي، رسوم تسجيل الشركات، رسوم المواصفات والمقاييس رسوم دمج الذهب، رسوم مناقصات).

2. الرخص: (ترخيص مركبات، رخص سواقه، رخص بناء، رخص مزاوله مهنة).

3. الغرامات: (غرامات المياه، مخالفات المرور).

4. عوائد وأرباح استثمارية (عوائد سلطة النقد، فوائد بنكيه، أرباح محوله من الشركات العامة).

5. إيرادات مختلفة (تأجير الأملاك، بيع كتب، بيع منتجات حكومية).

#### ب- المعونات والمنح لدعم الموازنة العامة

تلعب الإيرادات الضريبية دوراً هاماً في تمويل الموازنة العامة، حيث تتكون الإيرادات الضريبية في فلسطين من إيرادات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية وضرائب أخرى كضريبة الأملاك والأراضي.

ويعود السبب في انخفاض حصيلة ضريبة الأملاك إلى غياب قانون إيجار واستئجار حديث، وعدم اهتمام الإدارة الضريبية بها وإهمالها بشكل واضح، وقد سعت وزارة المالية لتعديل نسبة ووعاء ضريبة الأملاك إلا أنه كان هناك معارضة شديدة لذلك من وزارة الحكم المحلي والبلديات. ونرى أن التهاون في ضريبة الأملاك يشكل هدراً لمورد مالي مهم في

الاقتصاد الوطني، خصوصا أن الشعب الفلسطيني لديه التوجه في الاحتفاظ بثروته على شكل عقارات، وأن تفعيل تحصيل ضريبة الأملاك وفقا للإجراءات يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، وبالرغم من أن قطاع المقاولات والبناء كبير جدا، وأن الإدارة الضريبية سواء كانت إدارة ضريبة الدخل أو إدارة ضريبة القيمة المضافة لا تقوم بواجبها بالشكل الصحيح في ضبط ومحاسبة المشتغلين في هذا القطاع، حيث أن نسبة كبيره من المقاولين غير مسجلين في الدوائر الضريبية، بالإضافة الى أن المسجلين لا يصرحون عن دخلهم الصحيح من تنفيذ المقاولات وخاصة تلك التي تخص الأهالي(عبد الكريم، 2000).

## الفصل الثالث

# الضريبة وتأثيرها على الموازنة الفلسطينية

المبحث الأول: تطور الإيرادات والنفقات في الفترة (2010 - 2017)

المبحث الثاني: تطور الإيرادات الضريبية الفلسطيني في الفترة

(2010 - 2017)

المبحث الثالث: تطوّر إيرادات المقاصة خلال السنوات الأخيرة

## الفصل الثالث

### الضريبة وتأثيرها على الموازنة الفلسطينية

#### تمهيد

تطرقت في هذا الفصل إلى ثلاث مواضيع رئيسية وهي:

تطور الإيرادات والنفقات في الفترة (2010-2017)، وتطور الإيرادات الضريبية الفلسطيني في الفترة (2010-2017)، وتطور إيرادات المقاصة خلال السنوات الأخيرة.

ويمكن تفصيل تلك النقاط كالتالي:

#### المبحث الأول: تطور الإيرادات والنفقات في الفترة (2010-2017)

تتعرض السلطة الوطنية الفلسطينية للعديد من الظروف المتقلبة التي تساهم في تذبذب إيراداتها بسبب تعدد العوامل الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني، فقد عانت من استمرار العجز في موازنتها على الرغم من محاولاتها المتعددة لتنفيذ خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية، فعملت الحكومة الفلسطينية على تعزيز الإيرادات المحلية على حساب الإيرادات الخارجية (المنح والمساعدات) بهدف زيادة المصادر الثابتة لتمويل الموازنات الجارية.

تمثل الإيرادات المحلية أحد أهم مكونات الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، والتي تشمل كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وتحصل وزارة المالية بشكل مباشر الإيرادات غير الضريبية على حساب الضريبة الموحدة، أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فيتم تحصيلها عن طريق دوائر مخصصة في وزارة المالية ضمن ما يعرف بالجباية المحلية، إضافة إلى الضرائب التي تحصلها السلطة الفلسطينية عن طريق سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضمن إيرادات المقاصة، بحيث تمثل الإيرادات المحلية مجموع إيرادات الجباية المحلية (الضريبية وغير ضريبية) وإيرادات المقاصة.

ويوضح الجدول (1) الإيرادات والنفقات بين الأعوام 2010-2017 كما يلي:

جدول (1): الإيرادات والنفقات للأعوام 2010 - 2017 (بالمليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	الإيرادات	3277.5	3460.7	3312.8	4049.2	4447.6	4712.9	4764.6
1.1	الضرائب	1826.3	1998	2020.1	2203.9	2551.8	3197.6	3406.1
1.2	مساهمات اجتماعية	0	3.3	3.8	4.1	2.6	1.5	1.1
1.3	منح	1288.7	1076.5	962.6	1376.1	1247.9	800.6	731.6
1.4	إيرادات أخرى	172.5	382.8	326.3	465	545.3	713.3	625.8
2	المصروفات	3073.5	3403.4	3616.4	3783.3	4106.1	4315.7	4695.7
2.1	تعويضات العاملين	1738.4	2030	2023.6	2194.1	2384.3	2352	2469.6
2.2	استخدام السلع والخدمات	460	613.2	624.7	616.6	712.1	833	1012
2.3	استهلاك رأس المال الثابت	0	.2	.2	.2	18.5	25.9	25.3
2.4	فائدة	45.4	59.6	69	89.3	70	79.5	75.6
2.5	إعانات مالية	0	.1	8.8	0	0	18.7	33.9
2.6	منح	9.2	24.8	9.6	17.9	28.8	33.2	30.8
2.7	منافع أخرى	479.7	489.3	541.7	688	754.1	858.2	898.8
2.8	مصروفات أخرى	340.7	186.3	175.2	177.3	138.3	115.3	149.7

(المصدر وزارة المالية الفلسطينية، - 2010 - 2017)

يظهر من خلال الجدول السابق البيانات المتعلقة بالإيرادات والنفقات للسنوات ما بين 2010 - 2017، وتبين هذه البيانات وجود تذبذب واضح في الإيرادات والنفقات من حيث زيادتها في بعض السنوات وانخفاضها في سنوات أخرى، إضافة إلى أن مستوى الزيادة أو الانخفاض بنسب غير ثابتة وغير مستقرة.

وفيما يتعلق ببيانات العام 2010 يظهر لنا بأن نسبة الإيرادات كانت قد وصلت إلى 3277.5 مليون دولار، وشكلت الضرائب ما قيمته 1826.3 مليون دولار منها، أي ما نسبته

55.7% من الإيرادات المذكورة، وقسمت هذه الإيرادات الى منح بقيمة 1288.7 مليون دولار و 172.5 مليون دولار من مصادر اخرى، اما فيما يتعلق بقيمة المصروفات فقد بلغت 3073.5 مليون دولار، كانت النسبة الاعلى منها لتعويضات العاملين بقيمة 1738.4 مليون دولار.

اما في عام 2011 فقد بلغت قيمة الإيرادات 3460.7 مليون دولار، بزيادة مقدارها 183.2 مليون دولار عن العام السابق (2010)، وبلغت قيمة الضرائب 1998 مليون دولار بزيادة مقدارها 172 مليون دولار عن العام السابق (2010)، وقسمت هذه الضرائب الى مساهمات اجتماعية بقيمة 3.3 مليون دولار ومنح بقيمة 1076.5 مليون دولار وإيرادات اخرى بقيمة 382.8 مليون دولار، اما فيما يتعلق بالمصروفات فقد بلغت قيمتها 3403.4 مليون دولار بزيادة مقدارها 329.9 مليون دولار عن العام السابق (2010)، وشكلت تعويضات العاملين النسبة الأكبر منها بقيمة 2030 مليون دولار.

وفي عام 2012 بلغت قيمة الإيرادات 3312.8 مليون دولار بانخفاض مقداره 147.9 مليون دولار عن السنة السابقة (2011)، وبلغت قيمة الضرائب 2020.1 مليون دولار بزيادة قيمتها 22.1 مليون دولار عن السنة السابقة، وقسمت الى مساهمات اجتماعية بقيمة 3.8 مليون دولار ومنح بقيمة 962.6 مليون دولار وإيرادات اخرى بقيمة 326.3 مليون دولار، اما قيمة المصروفات في العام 2012 فقد بلغت قيمتها 3616.4 مليون دولار، كانت النسبة الأكبر منها لتعويضات العاملين بقيمة 2013.6 مليون دولار بانخفاض مقداره 6.4 مليون دولار عن العام السابق (2011).

وتظهر بيانات العام 2013 وجود ارتفاع جيد في الإيرادات التي بلغت 4049.2 مليون دولار، بزيادة قيمتها 736.4 مليون دولار عن العام السابق (2011)، وقد بلغت قيمة الضرائب 2203.0 مليون دولار بزيادة نسبتها 9.1% عن العام السابق، وبلغت قيمة المساهمات الاجتماعية 4.1 مليون دولار، وقيمة المنح 1376.1 مليون دولار، وقيمة الإيرادات الاخرى 465 مليون دولار، اما فيما يتعلق بالمصروفات فقد بلغت 3783.3 مليون دولار أي بزيادة

مقدارها 166.9 مليون دولار عن العام السابق، وكانت النسبة الاعلى من المصروفات هي لتعويضات العاملين بقيمة بلغت 2194.1 مليون دولار.

وتظهر البيانات الخاصة بعام 2014 وجود ارتفاع على قيمة الايرادات التي بلغت 4447.6 مليون دولار بزيادة قيمتها 397.8 مليون دولار، وبلغت قيمة الضرائب 2551.8 مليون دولار بزيادة نسبتها 15.8% عن العام السابق (2013)، وقسمت الى مساهمات اجتماعية بقيمة 2.6 مليون دولار فقط بانخفاض مقداره 1.6 مليون دولار عن العام السابق، ومنح بقيمة 1247.9 مليون دولار و ايرادات اخرى بقيمة 545.3 مليون دولار، اما فيما يتعلق بالمصروفات فقد بلغت 4106.1 بزيادة مقدارها 322.8 مليون دولار عن العام السابق، وكانت النسبة الأعلى من المصروفات هي لتعويضات العاملين بقيمة بلغت 2384.3 مليون دولار تلاها مصروفات استخدام السلع والخدمات بقيمة 712.1 مليون دولار ومصروفات المنافع الأخرى بقيمة 754.1 مليون دولار.

اما فيما يتعلق بالعام 2015 فقد بلغت قيمة الايرادات 4112.2 مليون دولار بانخفاض مقداره 335.4 مليون دولار أي ما نسبته 7.5% عن العام السابق (2014)، وبلغت قيمة الضرائب 2811.3 مليون دولار بزيادة مقدارها 259.5 مليون دولار عن العام السابق، مما يظهر زيادة قيمة الضرائب على الرغم من انخفاض الايرادات، ويعود ذلك الى زيادة المساهمات العامة التي بلغت 7.4 مليون دولار وانخفاض كل من المنح التي بلغت 824.5 مليون دولار مقارنة بقيمتها في عام 2014 والاييرادات الاخرى التي بلغت 469 مليون دولار، بينما بلغت قيمة المصروفات 4100.1 مليون دولار بانخفاض قليل مقداره 6 مليون دولار مقارنة بالعام السابق، وشكلت تعويضات العاملين النسبة الأكبر من المصروفات بحيث بلغت 2170.1 بانخفاض نسبته 9% عن العام السابق.

كما وأظهرت البيانات المتعلقة بعام 2016 ارتفاع الايرادات لتبلغ 4712.9 مليون دولار بزيادة مقدارها 600.7 مليون دولار عن العام السابق (2015)، وتشير البيانات الى ارتفاع قيمة الضرائب التي وصلت الى 3197.6 مليون دولار بزيادة نسبتها 13.7% عن العام السابق،

وبلغت قيمة المساهمات الاجتماعية 1.5 مليون دولار فقط مقارنة ب 7.4 مليون في عام 2015، بينما بلغت قيمة المنح 800.6 مليون دولار وقيمة الإيرادات الأخرى 713.3 مليون دولار، وقد بلغت قيمة المصروفات 4315.7 مليون دولار بزيادة مقدارها 215.6 مليون دولار عن العام السابق، وكانت النسبة الأكبر منها لتعويضات العاملين بقيمة 2352 مليون دولار ومصاريف المنافع الأخرى واستخدام السلع والخدمات بقيمة 858.2 مليون دولار و 833 مليون دولار على الترتيب.

أما فيما يتعلق بالعام 2017 فقد أظهرت البيانات ارتفاع قليل على الإيرادات التي بلغت 4764.6 مليون دولار بزيادة مقدارها 51.7 مليون دولار عن العام السابق (2016)، بينما بلغت قيمة الضرائب 3406.1 بزيادة مقدارها 208.5 مليون دولار، قسمت إلى مساهمات اجتماعية بقيمة 1.1 مليون دولار ومنح بمقدار 731.6 مليون دولار وإيرادات أخرى بقيمة 625.8 مليون دولار، بينما بلغت قيمة المصروفات 4695.7 مليون دولار بزيادة قيمتها 380 مليون دولار عن العام السابق، وكانت النسبة الأعلى من المصروفات لتعويضات العاملين بقيمة 2469.6 مليون دولار ومصروفات استخدام السلع والخدمات بقيمة 1012 مليون دولار.

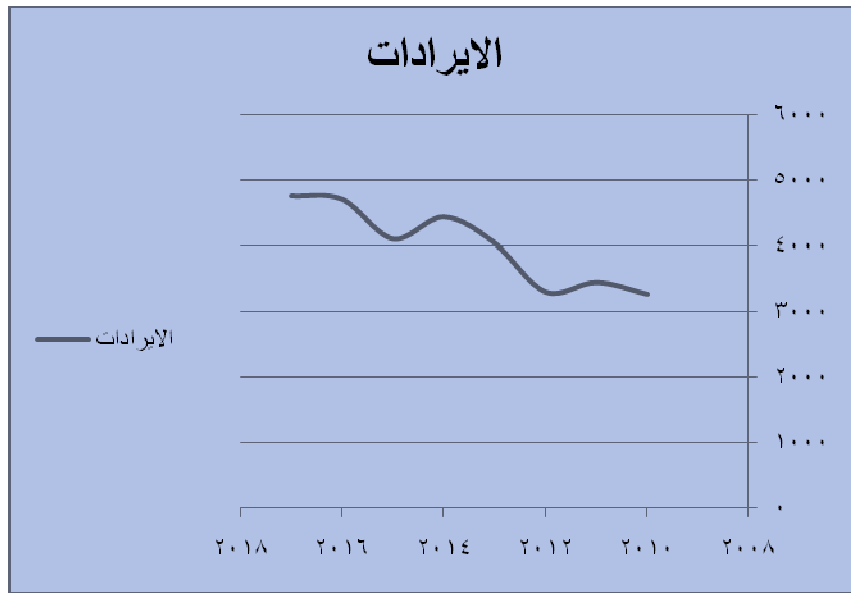
ومن خلال البيانات السابقة يتضح لنا مجموعة من الفروقات ما بين زيادة أو انخفاض

في الإيرادات والمصاريف للأعوام 2010-2017 ويمكننا توضيحها كما يلي:

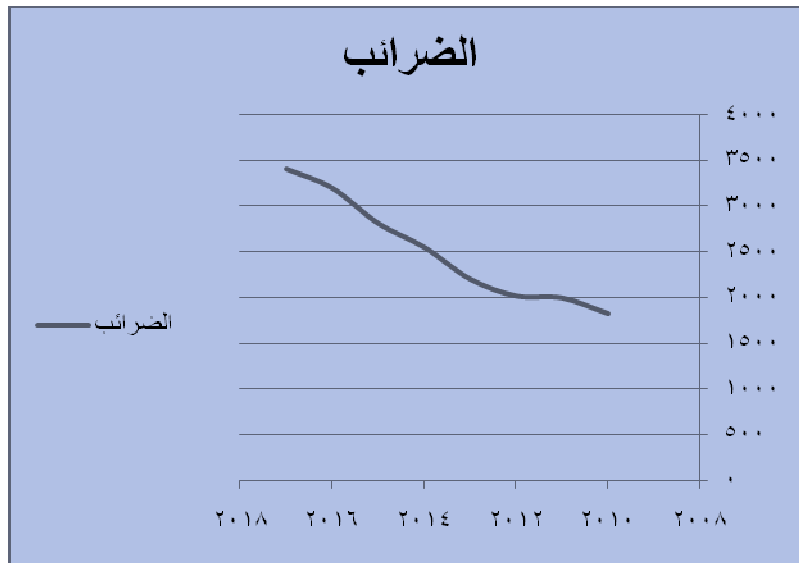
1. ازدادت الإيرادات في عام 2011 مقارنة بالعام 2010 لتقل فيما بعد في عام 2012 وتعود

للارتفاع في الأعوام 2013 و 2014 وتتنخفض في العام 2015 وتعود للارتفاع في الأعوام

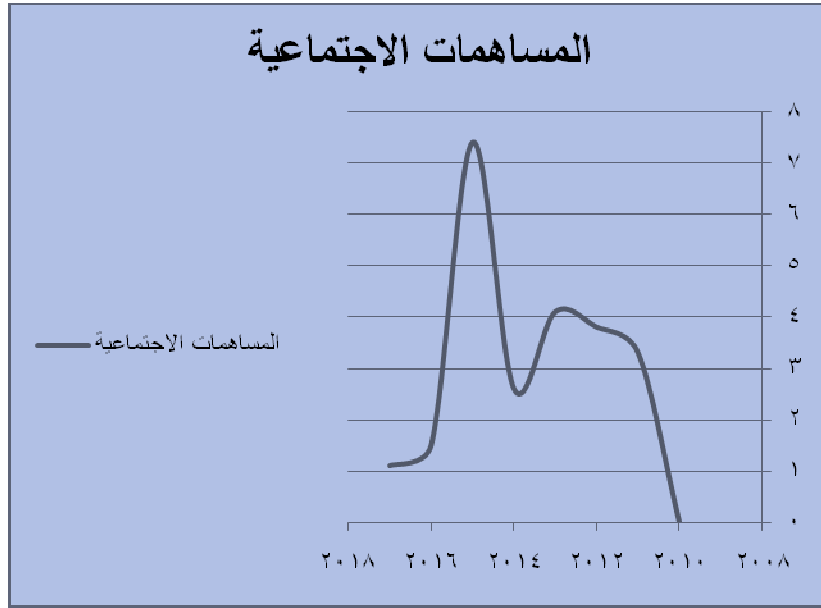
2016 و 2017 كما يبين الرسم البياني التالي:



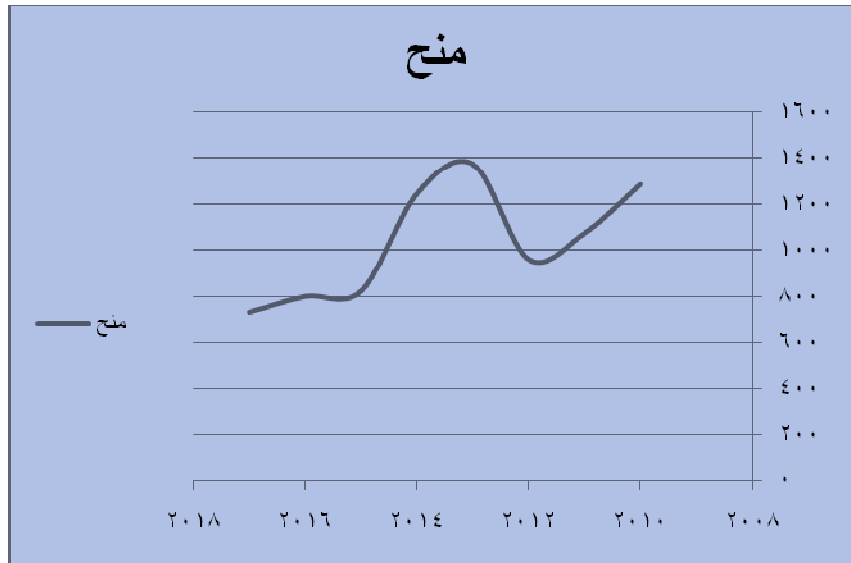
2. ازدادت قيمة الضرائب بنسبة غير ثابتة لجميع الاعوام 2010-2017 فبلغت قيمتها 1826.3، 1998، 2020.1، 2203.9، 2551.8، 2811.3، 3197.6، 3406.1 مليون دولار للسنوات 2010-2017 على الترتيب، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:



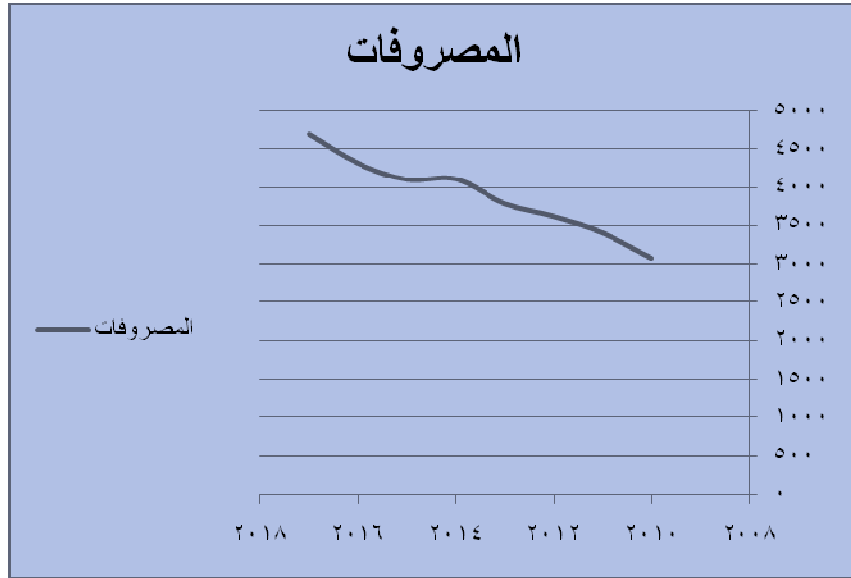
3. أظهرت البيانات ارتفاع قيمة المساهمات الاجتماعية للأعوام 2010-2013 لتعود للانخفاض في العام 2014، ومن ثم تعود للارتفاع في العام 2015 وتتنخفض فيما بعد للأعوام 2016-2017، ويوضح الرسم البياني التالي هذه العلاقة كما يلي:



4. اما فيما يتعلق بالمنح فقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 2013 بقيمة 1376.1 مليون دولار ثم في عام 2014 بقيمة 1247.9 مليون دولار وتبقى في حالة تذبذب بين الزيادة والانخفاض في السنوات الاخرى، ويبين الرسم البياني هذه العلاقة:



5. أشارت البيانات الى زيادة في قيمة المصروفات للأعوام 2010-2017 جميعها على التوالي، والرسم البياني التالي يوضح هذه الزيادة كما يلي:



ومن خلال ما سبق يتبين لنا اختلاف قيمة الإيرادات والمصاريف للأعوام 2010-2017، ففي بعض الأعوام كانت هناك زيادات واضحة ومؤثرة في العمليات الحكومية او انخفاض في بعض عناصرها وذلك للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية.

#### المبحث الثاني: تطور الإيرادات الضريبية الفلسطينية في الفترة (2010 - 2017):

تلعب الإيرادات الضريبية دوراً مهماً في رفق موازنة السلطة الفلسطينية من خلال دورها في تغطية النفقات العامة وغيرها من المصاريف، وللتعرف على مدى تطور قيم ومبالغ الإيرادات الضريبية في الفترة (2010 - 2017) تم جمع المعلومات التي تتعلق بالجهات التي يتم تجمع منها الضرائب المختلفة، والتي تشمل الضرائب على الدخل والرواتب والأجور وضرائب الملكية والقيمة والمضافة، إضافة الى ضرائب استخدام السلع والتجارة الدولية، ويوضح الجدول (2) الإيرادات الضريبية في الفترة 2010-2017 بعملة المليون دولار كما يلي:

جدول (2): الإيرادات الضريبية للأعوام 2010 - 2017 (بالمليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الضرائب	1816.3	1998	2020.1	2203.9	2651.8	2811.3	3197.6	3406.1
- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	137.9	88.4	-	145.6	141.1	121.8	122.7	198.3
مستحقة الدفع من الأفراد	54.6	8.2	-	11.3	14.5	6	9.3	50.2
مستحقة الدفع من الشركات ومشروعات أخرى	79.5	80.2	-	134.3	126.5	115.8	113.4	148.1
- الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوة العاملة	0	54.2	-	62.2	66.5	63.7	54.3	72.1
- الضرائب على الملكية	15	34.2	-	42.9	55.3	56.9	59.1	77.1
- الضرائب على السلع والخدمات (قيمة المضافة)	1162.6	1247.2	-	1325.7	1612.9	1695.6	1975.5	1908.4
المكوس الانتقالية	521.8	538.8	-	431.9	639.4	763.7	819.2	833.9
الضرائب على استخدام السلع ومزاولة الأنشطة	89.8	81.2	-	102.2	80	86.6	217.6	128
- ضرائب المركبات	35.6	23.1	-	26.4	26.8	27.3	30	37
- أخرى	54.2	58.1	-	75.8	53.3	59.3	187.6	91
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (رسوم جمركية ورسوم استيراد)	500.8	574	-	627.5	776	873.3	986	1150

(المصدر وزارة المالية الفلسطينية، - 2010 - 2017)

يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق قيم الضرائب المختلفة للأعوام

2010 - 2017 والتي تبين وجود عدم استقرار في قيمها، وذلك بسبب ارتفاعها في بعض

الأعوام وانخفاضها في أعوام أخرى لعدة أسباب ترتبط بمستوى التعاملات التجارية والأجور وغيرها من المعاملات الدولية والقيم المخصصة لضريبة الأفراد والشركات وغيرها.

وتشير البيانات الخاصة بعام 2010 الى ان قيمة الضرائب على الدخل قد وصلت الى 137.9 مليون دولار قسمت الى 54.6 مليون دولار مستحقة الدفع عن الافراد و 79.5 مليون دولار عن الشركات، كما بلغت قيمة الضرائب على الملكية 15 مليون دولار، اما فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة فقد بلغت 1162.6 مليون دولار، وبلغت قيمة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية 500.8 مليون دولار.

كما أظهرت البيانات الخاصة بالعام 2011 ان قيمة الضرائب على الدخل قد بلغت 88.4 مليون دولار مما يعنى انخفاضها بمقدار 49.5 مليون دولار عن السنة السابقة، بينما بلغت القيمة المستحقة على الافراد 8.2 مليون دولار والمستحقة على الشركات 80.2 مليون دولار، اما فيما يتعلق بالضرائب على مجموع الرواتب والاجور والقوة العاملة فقد ارتفعت لتصل الى 54.2 مليون دولار، وأظهرت البيانات أيضا ارتفاعاً على قيمة كل من ضرائب الملكية والمكوس الانتقالية وضرائب التجارة والمعاملات الدولية وانخفاضاً على قيمة ضريبة الضرائب على استخدام السلع ومزاولة الأنشطة وضرائب المركبات مقارنة بالعام السابق.

اما فيما يتعلق بالضرائب في العام 2013 فقد بلغت قيمة الضرائب على الدخل والارباح 145.6 مليون دولار، بلغت قيمة المستحقة الدفع على الافراد 11.3 مليون دولار، والمستحقة على الشركات والمشروعات الاخرى 134.3 مليون دولار، كما بلغت قيمة الضرائب على مجموع الرواتب والاجور 62.2 مليون دولار وضرائب الملكية بقيمة 42.9 مليون دولار، وارتفعت قيمة ضريبة القيمة المضافة لتصل الى 1325.7 مليون دولار، وأشارت النتائج أيضا الى ارتفاع قيمة كل من ضرائب استخدام السلع ومزاولة الأنشطة وضرائب المركبات وضرائب التجارة والمعاملات الدولية مقارنة بالسنوات السابقة.

وفي عام 2014 بلغت قيمة الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية 141.1 مليون دولار أي بانخفاض مقداره 4.5 مليون دولار عن العام السابق (2013)، وبلغت

قيمة الضرائب المستحقة على الأفراد 11.3 مليون دولار، والمستحقة على الشركات والمشروعات الأخرى 134.3 مليون دولار، وأشارت النتائج الى ارتفاع قيمة الضرائب على مجموع الرواتب التي بلغت 66.5 مليون دولار، وضرائب الملكية التي بلغت 55.3 مليون دولار، وضرائب القيمة المضافة التي بلغت 1612.9 مليون دولار، بينما انخفضت قيمة الضرائب على استخدام السلع ومزاولة الأنشطة لتصل الى 80 مليون دولار أي بانخفاض مقداره 22.2 مليون دولار عن العام السابق.

وأشارت البيانات المتعلقة في عام 2015 الى انخفاض قيمة الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية لتصل الى 121.8 مليون دولار بانخفاض مقداره 19.3 مليون دولار عن العام السابق (2014)، بينما بلغت قيمة الضرائب المستحقة على الأفراد 6 مليون دولار والمستحقة على الشركات 115.8 مليون دولار بانخفاض في كليهما عن العام السابق، كما وأشارت البيانات الى انخفاض في قيمة الضرائب على مجموع الرواتب والأجور التي بلغت 63.7 مليون دولار، وارتفاع على ضرائب الملكية لتصل الى 56.9 مليون دولار، وقد بلغت ضريبة القيمة المضافة 1695.6 مليون دولار بارتفاع مقداره 82.7 مليون دولار، اضافة الى ارتفاع قيم كل من ضريبة استخدام السلع ومزاولة الأنشطة وضرائب المركبات وضرائب التجارة والمعاملات الدولية.

وفي عام 2016 أظهرت البيانات ارتفاع قيمة الضرائب على الدخل والارباح التي بلغت 122.7 مليون دولار، بينما بلغت قيمة الضرائب المستحقة على الأفراد 9.3 مليون دولار والمستحقة على الشركات 113.4 مليون دولار، وأظهرت النتائج انخفاض قيمة الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوة العاملة التي بلغت 54.3 مليون دولار، وارتفاع الضرائب على الملكية التي بلغت 59.1 مليون دولار، اضافة الى ارتفاع كل من ضرائب القيمة المضافة وضرائب استخدام السلع ومزاولة الأنشطة وضرائب المركبات وضرائب التجارة والمعاملات الدولية.

اما فيما يتعلق بالعام 2017 فأشارت النتائج الى ارتفاع قيمة الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية التي بلغت 198.3 مليون دولار بارتفاع بقيمة 75.6 مليون

دولار عن العام السابق (2016)، وقد بلغت قيمة الضرائب المستحقة على الأفراد 50.2 مليون دولار والمستحقة على الشركات 148.1 مليون دولار، كما أظهرت النتائج ارتفاع قيمة الضرائب على مجموع الرواتب والاجور والقوة العاملة لتبلغ 72.1 مليون دولار، إضافة الى ارتفاع ضرائب الملكية التي بلغت 77.1 مليون دولار، بينما انخفضت ضريبة القيمة المضافة التي بلغت 1908.4 مليون دولار بانخفاض مقداره 67.1 مليون دولار عن العام السابق، إضافة الى ارتفاع كل من ضرائب المركبات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية.

وبالاعتماد على المعلومات السابقة يتضح لنا التأثير الواضح لقيم الضرائب المختلفة على موازنة السلطة الوطنية، ففي الكثير من السنوات ارتفعت الضريبة المستحقة الدفع على الافراد والشركات وضرائب الملكية والقيمة المضافة، بينما ارتفعت ايضا قيمة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والتي تشير الى تحسن في الأوضاع التجارية الدولية ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول الأخرى.

### المبحث الثالث: تطوّر إيرادات المقاصة

#### إيرادات المقاصة في الفترة (2011- 2016)

يوضح هذا القسم ايضا الإيرادات الخاصة بميزانية السلطة الفلسطينية خلال الاعوام 2011- 2016، والتي توضح مدى اعتماد إيرادات السلطة على اموال المقاصة المأخوذة من الجانب الاسرائيلي في الفترة الحالية، والجداول التالية توضح هذه النسب كما يلي:

#### جدول (3): إيرادات الميزانية للأعوام 2011- 2016 المتعلقة بالضرائب (مليون شيكل)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان
2391.8	2354.1	2148.8	2157.2	1844.3	1726.8	إيرادات ضريبية
2291.6	968.6	965.6	921.3	930.5	915.2	إيرادات غير ضريبية
8930.2	7988.2	7331	6102.8	5616.8	5095.2	إيرادات المقاصة

المصدر: التقارير المالية الشهرية للأعوام من 2011- 2016

ونلاحظ من خلال الجدول السابق بأن أعلى نسبة من الإيرادات كانت لصالح إيرادات المقاصة وذلك خلال الأعوام 2011-2016، ولقد شكلت نسبة الإيرادات المحولة عبر المقاصة على أساس الالتزام خلال هذه الأعوام النسبة الأعلى من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية، بحيث تراوحت ما بين 5095-8930 مليون شيكل، ولا يخفى علينا مدى الفرق ما بين حجم الإيرادات المحولة عبر المقاصة مقارنة بالإيرادات الضريبية وغير الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة؛ مما يعكس مدى اعتماد السلطة الفلسطينية على ما يحول من خلال المقاصة مع الجانب الإسرائيلي للإنفاق الحكومي بشكل كبير ومدى اعتمادها على هذه الأموال.

### تفاصيل إيرادات المقاصة

وبسبب النسبة العالية التي تشكلها أموال المقاصة في ميزانية السلطة لا بد لنا من توضيح أهم الإيرادات المالية التي تشملها، بحيث تشمل المقاصة على الأموال المأخوذة من الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء، وضريبة الدخل، وبعض المصادر الأخرى، ويوضح الجدول (4) تفاصيل هذه الإيرادات كما يلي:

جدول (4): تفاصيل إيرادات المقاصة (العملة بالشيكل) للأعوام 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	إيرادات المقاصة
3167	2921.1	2520.5	2073.4	1974	1803.4	الجمارك
2686.2	2276.2	2278.3	2016.5	1860.8	1620.1	ضريبة القيمة المضافة
2970.9	2773.8	2474.2	1970.5	1758.1	1635.5	ضريبة المحروقات
9.9	6.2	6.6	2.6	15	0	ضريبة الشراء
80	0	0	0	0	6.8	أخرى

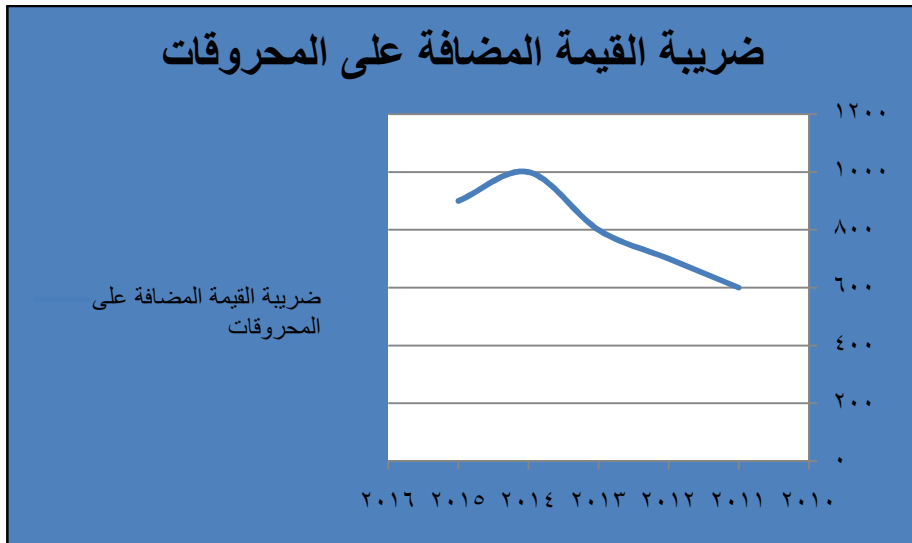
المصدر: التقارير المالية الشهرية للأعوام من 2011-2016

يبين لنا الجدول (4) السابق بأن أهم المصادر المالية التي تحتويها المقاصة هي تابعة لكل من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات، وبمقارنة النتائج الواردة فيه يتضح لنا مقدار اعتماد السلطة الفلسطينية على استيراد المحروقات من إسرائيل بحيث تسترجع النسبة الأعلى من أموال المقاصة نتيجة شراء المحروقات من إسرائيل ووصلت هذه القيمة في عام

2016 تقريبا الى 2970.9 مليون شيكل، بالإضافة الى التأثير الكبير لضريبة قيمة الدخل التي وصلت في عام 2016 تقريبا الى 2.7 مليون شيكل.

اما فيما يتعلق بالمحروقات والبتترول فقد نظمها بروتوكول باريس الاقتصادي من خلال انشاء هيئة البترول الفلسطينية لتكون الهيئة المشرفة والمسؤولة عن ادارة قطاع المحروقات في الاراضي الفلسطينية بحيث تضم مجموعة من الدوائر منها المشتريات، المبيعات، الشؤون المالية، والرقابة النوعية، وتوضح دائرة المقاصة في وزارة المالية طريقة جبايتها مع الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بالضرائب على المحروقات، إذ يتم تزويد كشف بكميات الوقود الموردة من الجانب الإسرائيلي، والتعرفة التي تضعها هيئة البترول والتي تتمثل في ضريبة المشتريات (البلو)، وبعد ذلك تقوم دائرة المقاصة بإعداد كتاب يحتوي حاصل ضرب الكمية بالتعريفية الجمركية وإخراج إجمالي القيمة المستحقة على الجانب الإسرائيلي بشكل شهري.

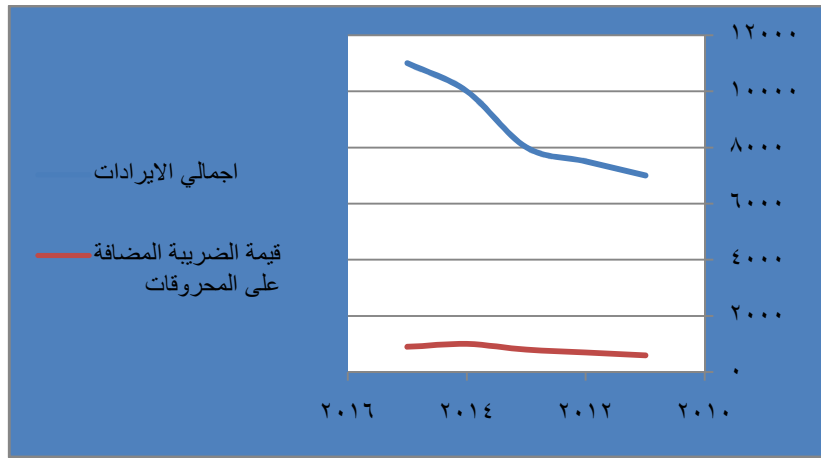
ويقوم هيكل الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تتألف من الإيرادات المحلية (ضريبة الدخل قيمة مضافة، جمارك، مكوس سجاثر، مكوس ومشروبات، أملاك) وإيرادات المقاصة التي تشكل أعلى نسبة من الإيرادات العامة، ومن ثم تأتي الإيرادات غير الضريبية والتي تتمثل بالرسوم غير الضريبية المحلية (رسوم طوابع بأشكالها) وتتمثل بالعوائد الاستثمارية، وتشير البيانات الى مدى تأثير ضريبة القيمة المضافة على المحروقات ويمكننا عرضها كما يلي:



ومن خلال البيانات الواردة في الشكل السابق يتضح لنا ان أعلى نسبة ارتفاع في نمو الضريبة كان في العام 2013-2014 اذ بلغت نسبتها 18.4%، أي بنسبة نمو تبلغ 10.9%، ويشير الباحث الى ان ارتفاع هذه النسبة يعود الى التعديلات التي تمت على هذه الضريبة منذ مطلع العام 2009 اذ ارتفعت الى ما يقارب 14.7%.

ولتوضيح نسبة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات الى اجمالي

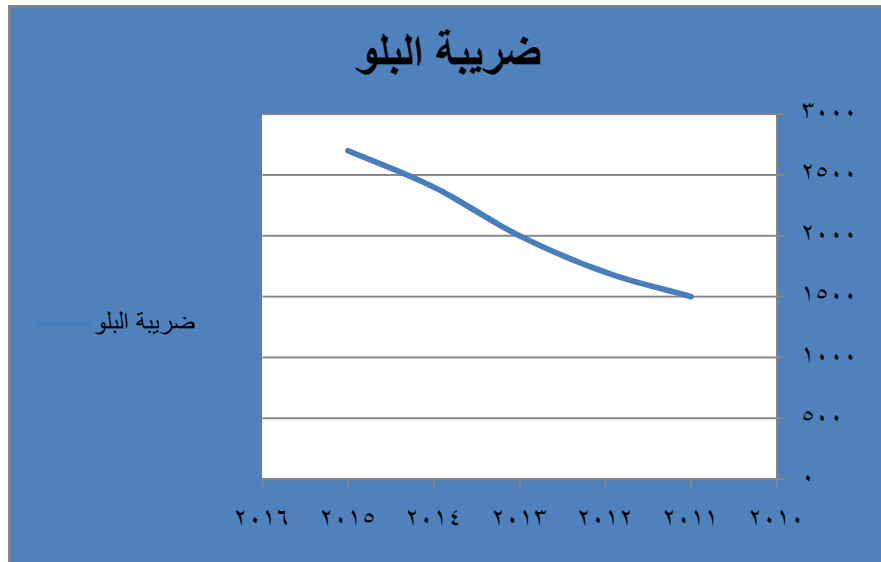
الايرادات الشكل التالي يوضح ذلك:



وبالتالي فإن بنسبة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على المحروقات الى اجمالي صافي الايرادات توضح ان ضريبة القيمة المضافة على المحروقات شكلت أقل من 1 مليار شيكل من إجمالي صافي الإيرادات العامة، وبالتالي فإن مساهمة ضريبة القيمة المضافة على المحروقات هي نتيجة السياسات المالية المتبعة من قبل السلطة الفلسطينية في محاولة الحفاظ على مصدر إيرادات ثابت بغض النظر عن تقلبات سعر النفط في الأسواق العالمية وفي إسرائيل.

وفيما يتعلق بضرريبة المشتريات (البلو) يوضح الشكل التالي الزيادة في قيمتها ما بين

الاعوام (2011-2015) كما يلي:



وبلاحظ من الشكل السابق ازدياد ضريبة البلو منذ العام 2011 حتى 2015، وأن الزيادة فيها كان مرتفعة بشكل أكبر من ضريبة القيمة المضافة على المحروقات نتيجة ثبات سعرها المفروض على اللتر الواحد وأيضا في ارتفاع معدلات الاستهلاك السنوية للفرد في فلسطين والتي هي في تصاعد مستمر، ويتأكد ذلك لدى مقارنة إيرادات ضريبة البلو مع إجمالي صافي الإيرادات العامة والتي تشكل ضريبة البلو ما يقارب 2- 2.7 مليار شيكل سنوياً، وتبلغ أعلى نسبة ازدياد في النمو في ضريبة البلو في عام 2014 إذ بلغت نسبة النمو 5.25%، ويرى الباحث أن هذه النتيجة هي نتاج إصلاحات حكومية في مجال جباية الضرائب وخطة الإصلاح التي عكفت الحكومة على تنفيذها منذ العام 2011.

ولمعرفة التفاصيل التي تتعلق بالضرائب المستحقة على مجموعة من القطاعات الجدول

التالي يوضح ذلك:

**جدول (5): تفاصيل الضرائب المستحقة (المبالغ بالمليون دولار)**

الخدمة/السلعة	2014	2015	2016	2017
الاتصالات	8.7	8.8	9.2	10.4

المصدر: التقارير المالية الشهرية للأعوام من 2014- 2017

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا الازدياد في النفقات التي تتعلق بالاتصالات والتي

بلغت زيادة مقدارها 1.7% لتصل في عام 2017 الى 10.4 مليون دولار.

## الفصل الرابع

# المنهج والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

متغيرات الدراسة

المعالجات الإحصائية

## الفصل الرابع

### المنهج والإجراءات

#### منهج الدراسة

قامت الباحثة بإتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بالظاهرة المراد دراستها كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى من خلال استخلاص النتائج من عينة الدراسة، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، و ثم تجميع البيانات عن طريق استبانة خاصة بالدراسة، والتي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة لتناسب مع اسئلة واهداف الدراسة.

#### مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من موظفي وزارة المالية والدوائر الضريبية في الضفة الغربية، وقامت الباحثة باختيار عينة عشوائية من الموظفين للتعرف على تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظرهم، وبهدف دراسة الاختلاف في آراء عينة الدراسة قامت الباحثة بتصميم الاستبانة وتوزيعها على (70) موظف في وزارة المالية والدوائر الضريبية لكل منهما (35) استبانة، وتم استرداد (57) استبانة كان منها (32) استبانة من وزارة المالية و (25) استبانة من الدوائر الضريبية، أي بنسبة استرداد بلغت (91.4%) و(71.4%) على التوالي، أي ما يعادل (81.4%) من المجموع الكلي للاستبانات الموزعة على العينة التي شملتها الدراسة، وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
طبيعة العمل	وزارة المالية	32	56.1%
	دائرة ضريبية	25	43.9%
	المجموع	57	100.0
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	15	26.3%
	من 6-10 سنوات	14	24.6%
	من 11-15 سنة	12	21.1%
	أكثر من 15 سنة	16	28.1%
	المجموع	57	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم	2	3.5%
	بكالوريوس	42	73.7%
	ماجستير فأعلى	13	22.8%
	المجموع	57	100.0

يتضح من الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة، حيث يبين الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة، ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

- فيما يتعلق بمتغير طبيعة العمل كانت النسبة الأعلى من عينة الدراسة من موظفي وزارة المالية حيث وصلت نسبتهم الى 56.1%، بينما بلغ عدد الموظفين في الدوائر الضريبية التي شملتها الدراسة ما نسبته 43.9%.
- اما متغير سنوات الخبرة فنكون من أربع تصنيفات مختلفة كانت النسبة الأعلى منها لسنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) حيث وصلت نسبة الموظفين الذين لديهم هذا التصنيف الى 28.1% من عينة الدراسة، تلاها سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل) بنسبة 26.3%، ثم سنوات الخبرة (من 6-10 سنوات) بنسبة 24.6%، وأقلها كان لسنوات الخبرة (من 11-15 سنة) بنسبة 21.1% من العينة التي شملتها الدراسة.

– وفيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي كانت النسبة الأعلى من الموظفين من حملة شهادة البكالوريوس فوصلت نسبتهم الى 73.7% من عينة الدراسة، تلاها المؤهل العلمي ماجستير فأعلى بنسبة 22.8%، وأقلها كان للموظفين الذين مؤهلهم العلمي دبلوم بنسبة 3.5% من العينة التي شملتها الدراسة.

## أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لدراسة آراء عينة الدراسة المذكورة، وتضمنت الاستبانة تسعة محاور رئيسية وهي: الاعفاءات الضريبية، ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة، إجراءات العمل في دوائر الضريبية، التشريعات الضريبية، التزام المؤسسات والمكلف، أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة، المعلومات الضريبية، التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة، التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين، وقد قامت الباحثة بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات التي تجيب عن تساؤلات وفرضيات الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على الخطوات التالية.

1. مراجعة الأدب النظري المتعلق بالنظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة.
2. مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في موضوع الدراسة والمتعلق بالنظام الضريبي المعمول به في فلسطين.
3. المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة المذكور.

وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين:

**الجزء الأول:** ويشمل المعلومات الأولية عن الموظفين الذين شملتهم عينة الدراسة في كل من وزارة المالية والدوائر الضريبية الفلسطينية، واشتملت على طبيعة العمل، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي.

**الجزء الثاني:** واشتمل على (62) فقرة موزعة على تسعة محاور رئيسية، وتمت الاجابة عنها من خلال مقياس ليكرت الخماسي، يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجات، ثم (موافق)

وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (معارض) وتعطى درجتين، و(معارض بشدة) وتعطى درجة واحدة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (7): مفتاح تصحيح فقرات أداة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
التقدير	5	4	3	2	1

وقد تكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من مجموعة من الفقرات والمحاور، كما يبين

الجدول رقم (8).

جدول (8): فقرات الاستبانة تبعاً لمحاورها

الرقم	المحور	الفقرات
1	الإعفاءات الضريبية	7 فقرات (1 - 7)
2	ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة	5 فقرات (8 - 12)
3	إجراءات العمل في دوائر الضريبة	9 فقرات (13 - 21)
4	التشريعات الضريبية	7 فقرات (22 - 28)
5	التزام المؤسسات والمكلف	8 فقرات (29 - 36)
6	أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة	5 فقرات (37 - 41)
7	المعلومات الضريبية	7 فقرات (42 - 48)
8	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة	7 فقرات (49 - 55)
9	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين	7 فقرات (56 - 62)
	المجموع	62 فقرة

صدق الأداة

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في شؤون الضريبة والنظام الضريبي المعمول به في فلسطين والمطلعين

على القضايا المؤثرة في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمحور الذي وضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات الى ان حصلت أداة الدراسة في صورتها النهائية، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للإستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية كما يظهر في ملحق (1).

### ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والجدول (9) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومحاورها.

#### جدول (9): معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

الرقم	المحور	المعامل
1	الإعفاءات الضريبية	.686
2	ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة	.910
3	إجراءات العمل في دوائر الضريبة	.701
4	التشريعات الضريبية	.626
5	التزام المؤسسات والمكلف	.855
6	أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة	.825
7	المعلومات الضريبية	.687
8	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة	.713
9	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين	.749
	<b>الثبات الكلي</b>	<b>.884</b>

يتضح من الجدول رقم (9) (جميع المحاور الرئيسية التي تكونت منها أداة الدراسة (الاستبانة) ومعاملات الثبات الخاصة بها، وقد تراوحت قيمة معامل الثبات بين (.626 - .910)،

وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لها (0.884) وهو معامل ثبات عالٍ ويفي بأغراض البحث العلمي.

### إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية (الاستبانة).
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على عينة الدراسة، واسترجاعها.
- إدخال البيانات الى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.
- تحليل استجابات عينة الدراسة من الذين تم مقابلتهم.

### متغيرات الدراسة

تضمن تصميم الدراسة المتغيرات الأتية:

أ- المتغيرات المستقلة: النظام الضريبي

ب - المتغير التابع: العجز في الموازنة العامة.

## المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.

2. اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t test) لفحص الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة.

3. اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Sample t test) لفحص الفرضية المتعلقة بمتغير الدراسة المستقل طبيعة العمل.

4. تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة وهي: سنوات الخبرة، المؤهل العلمي.

5. معادلة كرونباخ – ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الاختبار.

## الفصل الخامس

# نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

## الفصل الخامس

### نتائج الدراسة

#### المقدمة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة اداة الدراسة (الاستبانة) التي وزعت على عينة الدراسة من الموظفين في وزارة المالية الفلسطينية والدوائر الضريبية، والتي اشتملت على مجموعة من المحاور والفقرات التي تهدف للإجابة عن اسئلة وفرضيات الدراسة، وتم توزيعها على عينة الدراسة وذلك بهدف استخلاص النتائج منها والاجابة على اسئلة الدراسة.

#### أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً للبحث وهي النتائج المتعلقة لسؤال الدراسة الرئيس

والذي ينص على:

#### ما تأثير النظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج النتائج التي تتعلق بالقسم الثاني من اداة الدراسة لعينة الدراسة، والتي تتعلق بدراسة المحاور الخاصة بالاعفاءات الضريبية، ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة، إجراءات العمل في دوائر الضريبية، التشريعات الضريبية، التزام المؤسسات والمكلف، أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة، المعلومات الضريبية، التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة، التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين، وتم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات ومحاور الأداة، ومن ثم ترتيبها تنازلياً وفقاً للمتوسطات

الحسابية، وقامت الباحثة بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسبت طول المدى وهو  $(4 = 1-5)$  ثم قسمته على 5 فترات  $(0.8 = 5/4)$  وعليه فإن طول الفترة هو  $(0.8)$  وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي  $(4.21)$  فأكثر ويعادل  $84.2\%$  فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي  $(3.41 - 4.20)$  ويعادل  $68.2\% - 84.0\%$  درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي  $(2.61 - 3.40)$  ويعادل  $52.2\% - 68.0\%$  درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي  $(1.81 - 2.60)$  ويعادل  $36.2\% - 52.0\%$  درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي (أقل من  $1.81$ ) درجة قليلة جداً.

أما الأساس الذي تم الاعتماد عليه في توزيع هذه الفئات فهو الوصف الإحصائي القائم على توزيع المتوسطات بين فئات التدرج على مقياس ليكرت الخماسي الذي يبدأ بالدرجة (موافق بشدة) وتُعطى (5) درجات، ثم (موافق) وتعطى (4) درجات، ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، ثم (أعارض) وتعطى درجتين، وينتهي ب (أعارض بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط بشكل متساوٍ، وللإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي تم تحديد مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن من خلالها استخلاص نتائجه، والجدول التالية يوضح ذلك:

**سؤال الدراسة الأول: ما تأثير الاعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الأول من خلال الإجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الاول المتعلقة بالإعفاءات الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	4	الإعفاءات الضريبية تشجع المكلفين على سداد الضريبة وعليه تخفض نفقات الجباية	3.77	.246	75.4	كبيرة
2	6	تخفيض الإعفاءات الضريبية من حصيلة الإيرادات الضريبية	3.30	1.068	66	متوسطة
3	5	تخفيض الإعفاءات الضريبية حالات التهرب الضريبي مما ينعكس إيجاباً على الموازنة العامة	3.75	.763	75	كبيرة
4	7	هناك مبالغة في الإعفاءات الضريبية مما يرهق موازنة الدولة	3.04	1.133	60.8	متوسطة
5	1	تعمل الإعفاءات الضريبية على تشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية	4.18	.685	83.6	كبيرة
6	2	يسهل توعية المكلفين بالإعفاءات الضريبية عملية تحصيل الضريبة	4.11	.772	82.2	كبيرة
7	3	تشجع الإعفاءات الضريبية على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية	4.09	.739	81.8	كبيرة
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.75</b>	<b>.519</b>	<b>75</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (10) أن درجة تأثير الإعفاءات الضريبية على الموازنة العامة قد تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.18) و (3.04) وهما للفقرتين (تعمل الإعفاءات الضريبية على تشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية) و(هناك مبالغة في الإعفاءات الضريبية مما يرهق موازنة الدولة)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.75).

وتشير النتيجة السابقة الى وجود تأثير للإعفاءات الضريبية على الموازنة العامة، وذلك لان الإعفاءات الضريبية تشجع الاستثمار وبالتالي تؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال الأول الى ان توعية المكلفين بالإعفاءات الضريبية تسهل عملية تحصيل الضريبة، كما وتشجع الإعفاءات الضريبية على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

بينما أكدت النتائج ايضاً على ان الإعفاءات الضريبية لا تخفض كثيراً من حصيلة الإيرادات الضريبية، اضافة الى انه لا يوجد مبالغة في الإعفاءات الضريبية التي ترهق موازنة الدولة، وذلك اعتماداً على اجابات عينة الدراسة على هذه الفقرات التي جاءت بنسبة موافقة متوسطة فقط.

**سؤال الدراسة الثاني: ما تأثير ملائمة الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الثاني من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الثاني المتعلقة بملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	4	تعتبر الشرائح الضريبية ملائمة لجميع المكلفين من النسب الخاصة بكل شريحة	3.61	.840	72.2	كبيرة
2	5	معدلات الضريبة الحالية تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة	3.33	.873	66.6	متوسطة
3	3	المغالاة في النسب الضريبية يزيد من التهرب الضريبي ليسهم في عجز الموازنة العامة	3.74	.973	74.8	كبيرة
4	1	زيادة الضريبة على الشركات يعمل على زيادة الإيرادات والحد من العجز في الموازنة	4.14	.766	82.8	كبيرة
5	2	الغرامات التي تفرض على المكلفين تعتبر عقوبة غير كافية	3.75	.950	75	كبيرة
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.72</b>	<b>.429</b>	<b>74.4</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (11) أن درجة ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة قد تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.14) و (3.33) وهما للفقرتين (زيادة الضريبة على الشركات يعمل على زيادة الإيرادات والحد من العجز في الموازنة) و(معدلات الضريبة الحالية تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.72).

وتشير النتيجة السابقة الى ان مدى ملائمة الشرائح والنسب الضريبية المعمول بها وتأثيرها على الحزينة العامة قد كان كبيراً، وذلك لان زيادة الضريبة على الشركات يعمل على زيادة الإيرادات والحد من العجز في الموازنة، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال الثاني الى ان الغرامات التي تفرض على المكلفين تعتبر عقوبة غير كافية، وان المغالاة في النسب الضريبية يزيد من التهرب الضريبي مما يساهم بصورة أكثر في زيادة عجز الموازنة العامة، اضافة الى ان النتائج اكدت ان الشرائح الضريبية تعتبر ملائمة لجميع المكلفين من النسب الخاصة بكل شريحة، حيث حصلت جميع هذه الفقرات على نسبة موافقة كبيرة من عينة الدراسة، بينما اشارت النتائج الى ان معدلات الضريبة الحالية لا تؤدي بشكل كبيرة إلى زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة وذلك لان هذه الفقرة قد جاءت بنسبة موافقة متوسطة فقط، مما يعني ضرورة اعتماد اساليب ونسب ضريبية جديدة وفعالية يمكن من خلالها زيادة الإيرادات الضريبية لزيادة الموازنة العامة.

**سؤال الدراسة الثالث: ما تأثير اجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الثالث من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الثالث المتعلقة بإجراءات العمل في دوائر الضريبة وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	8	تعمل الإدارة الضريبية على تطوير آليات عملها بالتدريب المتواصل	3.63	.747	72.6	كبيرة
2	9	وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحصيل الإيراد	3.54	1.053	70.8	كبيرة
3	6	وجود علاقات مالية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحصيل الإيراد	3.70	1.068	74	كبيرة
4	5	يوجد نظام رقابة داخلية في دائرة الضريبة مما يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين	3.72	.840	74.4	كبيرة
5	3	استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في عملية التفتيش يؤثر إيجاباً على عملية تحصيل الإيرادات	4.00	.681	80	كبيرة
6	7	توجد سياسات وإجراءات تضبط عملية التفتيش والتحصيل	3.65	.834	73	كبيرة
7	1	الزيارات المتكررة من قبل الموظفين لأماكن عمل المكلفين يزيد من عملية التحصيل	4.09	.635	81.8	كبيرة
8	4	يتعذر على موظف الضريبة القيام بمتابعة المكلفين لعدم وجود حماية كافية له أثناء قيامه بواجبه	3.81	.766	76.2	كبيرة
9	2	يخشى موظف الضريبة القيام بالكشف الميداني لبعض المكلفين بسبب سكنهم بالقرب من مناطق الاحتكاك مع الاحتلال الإسرائيلي	4.07	.842	81.4	كبيرة
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.80</b>	<b>.457</b>	<b>76</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (12) أن درجة اجراءات العمل في دوائر الضريبة وأثرها على الموازنة العامة قد كانت جميعها كبيرة لجميع الفقرات التي اشتمل عليها هذا المحور وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.09) و (3.54) وهما للفقرتين (الزيارات المتكررة من قبل الموظفين لأماكن عمل المكلفين يزيد من عملية التحصيل) و(وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحصيل الإيراد)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.80).

وتشير النتيجة السابقة الى ان تأثير اجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة قد جاء كبيراً، وذلك بسبب وجود العديد من سياسات وإجراءات الفعالة التي تضبط عملية التفتيش والتحصيل، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال الثالث الى ان موظف الضريبة يخشى القيام بالكشف الميداني لبعض المكلفين بسبب سكنهم بالقرب من مناطق الاحتكاك مع الاحتلال الإسرائيلي مما يعني زيادة التهرب الضريبي في تلك المناطق وبالتالي التأثير على الموازنة العامة، اضافة الى ان استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في عملية التفتيش يؤثر إيجاباً على عملية تحصيل الإيرادات، حيث حصلت جميع هذه الفقرات درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة.

بينما أكدت النتائج ايضاً على ان الإدارة الضريبية تعمل على تطوير آليات عملها بالتدريب المتواصل، وان وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلباً على تحصيل الإيراد، الا ان هذه الفقرات قد حصلت على درجة موافقة اقل من باقي الفقرات التي اجابت عن السؤال الثالث مما يعني تأثيرها بصورة أقل على اجراءات العمل في دوائر الضريبة.

#### سؤال الدراسة الرابع: ما تأثير التشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الرابع من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الرابع المتعلقة بالتشريعات الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	7	النظام الضريبي ملائم وفي باحتياجات الوضع الحالي	2.77	2.77	55.4	متوسطة
2	1	يتجاهل المكلفون الإشعارات التي ترسل إليهم من قبل دائرة الضريبة	4.09	4.09	81.8	كبيرة
3	3	تطبيق الغرامات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية	3.68	3.68	73.6	كبيرة
4	6	العقوبات الواردة في النظام الضريبي مناسبة.	3.16	.996	63.2	متوسطة
5	2	يوجد تقصير في تطبيق العقوبات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات	3.91	.474	78.2	كبيرة
6	5	يدفع المكلف ما عليه من ضريبة كاملة عند متابعتها قضائياً	3.54	.983	70.8	كبيرة
7	4	تتساهل دائرة الضريبة في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين	3.63	.899	72.6	كبيرة
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.54</b>	<b>.480</b>	<b>70.8</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (13) أن درجة التشريعات الضريبية وأثرها على الموازنة العامة قد تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.09) و (2.77) وهما للفقرتين (يتجاهل المكلفون الإشعارات التي ترسل إليهم من قبل دائرة الضريبة) و(النظام الضريبي ملائم وفي باحتياجات الوضع الحالي)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.54).

وتؤكد النتيجة السابقة الى ان وجود وملائمة التشريعات الضريبية وتأثيرها على العجز في الموازنة العامة قد جاء كبيراً، وفقد بينت النتيجة ان المكلفون يتجاهلون الإشعارات التي ترسل إليهم من قبل دائرة الضريبة، وانه يوجد تقصير في تطبيق العقوبات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال الرابع الى ان تطبيق الغرامات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، اضافة الى أن دائرة الضريبة تتساهل في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين، حيث حصلت جميع هذه الفقرات درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة.

بينما أكدت النتائج ايضاً على ان العقوبات الواردة في النظام الضريبي ليست مناسبة بصورة كافية، وان النظام الضريبي الحالي غير ملائم ولا يفي باحتياجات الوضع الحالي بصورة المطلوبة ايضاً، حيث حصلت هذه الفقرات على درجة موافقة متوسطة من عينة الدراسة مما يعني ضرورة اخذها بعين الاعتبار من خلال دراسة العقوبات الواردة في النظام الضريبي والتأكد من ملائمته وقدرته على الايفاء باحتياجات الوضع الحالي.

**سؤال الدراسة الخامس: ما تأثير العوامل التي تؤدي الى عدم التزام المكلف عن دفع الضريبة؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الخامس من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الخامس المتعلقة بتأثير العوامل التي تؤدي الى عدم التزام المكلف عن دفع الضريبة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	6	سوء إدارة المال العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف.	4.09	.714	81.8	كبيرة
2	5	عدم توفير خدمات جيدة للمكلف تزيد من عدم التزامه الضريبي	4.14	.718	82.8	كبيرة
3	2	غياب الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف	4.23	.780	84.6	كبيرة جدا
4	4	اعتقاد بعض المكلفين أن الضريبة التي يدفعونها لا تذهب للصالح العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف	4.16	.819	83.2	كبيرة
5	3	اعتقاد بعض المكلفين أنه لا توجد عدالة في فرض الضريبة يقلل التزام المكلفين ضريبياً	4.21	.700	84.2	كبيرة جدا
6	1	زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة الضريبة تزيد من الالتزام الضريبي لدى المكلفين	4.37	.723	87.4	كبيرة جدا
7	1	معرفة المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية تزيد التزامهم الضريبي	4.37	.672	87.4	كبيرة جدا
8	7	شعور المكلف بأنه يعطي الدولة أكثر مما يأخذ منها يؤدي إلى عدم التزامه بدفع الضريبة	4.04	.844	80.8	كبيرة
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.20</b>	<b>.528</b>	<b>84</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (14) أن درجة التزام المؤسسات والمكلف وأثرها على الموازنة العامة قد تراوحت ما بين الكبيرة جدا والكبيرة وجهة نظر عينة الدراسة،

فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.37) و (4.04) وهما للفئتين (زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة الضريبة تزيد من الالتزام الضريبي لدى المكلفين و معرفة المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية تزيد التزامهم الضريبي) و(شعور المكلف بأنه يعطي الدولة أكثر مما يأخذ منها يؤدي إلى عدم التزامه بدفع الضريبة)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.20).

وأشارت النتيجة السابقة الى ان مدى التزام المؤسسات والمكلف وتأثير ذلك على العجز في الموازنة العامة قد جاء كبيراً، وفقد بينت النتيجة ان زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة الضريبة تزيد من الالتزام الضريبي لدى المكلفين، وان معرفة المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية تزيد التزامهم الضريبي، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال الرابع الى ان غياب الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف، اضافة الى ان اعتقاد بعض المكلفين أنه لا توجد عدالة في فرض الضريبة يقلل التزام المكلفين ضريبياً، وان اعتقاد بعض المكلفين أن الضريبة التي يدفعونها لا تذهب للصالح العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف، حيث حصلت هذه الفقرات بدرجة موافقة كبيرة جداً من عينة الدراسة.

بينما أكدت النتائج ايضاً على ان شعور المكلف بأنه يعطي الدولة أكثر مما يأخذ منها يؤدي إلى عدم التزامه بدفع الضريبة، وان سوء إدارة المال العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف، وان عدم توفير خدمات جيدة للمكلف تزيد من عدم التزامه الضريبي، وحصلت هذه الفقرات ايضاً على درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة الا انها جاءت بنسبة اقل من باقي الفقرات التي شملتها اجابة السؤال الخامس للدراسة.

#### سؤال الدراسة السادس: ما تأثير اتفاق باريس الاقتصادي على العجز في الموازنة العامة؟

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة السادس من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور السادس المتعلقة بأثر اتفاق باريس الاقتصادي على الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	5	اتفاق باريس مجحف للمكلفين بدفع الضريبة	4.05	.895	81	كبيرة
2	4	سبب انخفاض الضريبة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي	4.19	.766	83.8	كبيرة
3	3	لا يتم تقديم فاتورة موحدة (المقاصة) لدائرة الضريبة المضافة مما يسبب خسائر فادحة للسلطة	4.23	.682	84.6	كبيرة جدا
4	2	تحتجز إسرائيل عوائد الضريبة بحجة الأوضاع الأمنية الصعبة مما يؤثر سلباً على إيرادات الموازنة	4.28	.726	85.6	كبيرة جدا
5	1	يجب إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يخص بنود ضريبة القيمة المضافة وتحصيلها	4.42	.755	88.4	كبيرة جدا
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.24</b>	<b>.589</b>	<b>84.8</b>	<b>كبيرة جدا</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (15) أن درجة أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الموازنة العامة قد تراوحت بين الكبيرة جدا والكبيرة وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.05) و (4.42) وهما للفقرتين (يجب إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يخص بنود ضريبة القيمة المضافة) و (اتفاق باريس مجحف للمكلفين بدفع الضريبة)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة جدا بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.24).

وتشير النتيجة السابقة الى ان أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة وتأثير ذلك على الموازنة العامة قد كان كبيراً جداً، حيث أكدت فقرات هذا المحور على انه يجب إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يخص بنود ضريبة القيمة المضافة، اضافة الى ان تحتجز إسرائيل عوائد الضريبة بحجة الأوضاع الأمنية الصعبة مما يؤثر سلباً على إيرادات الموازنة، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال السادس الى ان أغلب التجار الفلسطينيين لا يقدموا فاتورة موحدة (المقاصة) لدائرة الضريبة المضافة مما يسبب خسائر فادحة للسلطة، اضافة الى ان النتائج اكدت ان سبب انخفاض الضريبة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وان اتفاق باريس مجحف للمكلفين بدفع الضريبة، حيث حصلت جميع هذه الفقرات على نسبة موافقة كبيرة جداً وكبيرة اعتماداً على آراء عينة الدراسة، مما يؤكد على تأثير بنود اتفاقية باريس الاقتصادية على الضريبة وبالتالي تأثيرها بصورة واضحة على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

**سؤال الدراسة السابع: ما تأثير المعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة السابع من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور السابع المتعلقة بالمعلومات الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	4	إدراج التتزيلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً	3.95	.692	79	كبيرة
2	7	تعد التعديلات الواردة وفق القانون الجديد من أهم الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية	3.40	.623	68	متوسطة
3	3	زيادة نسبة الخصم التشجيعي المتعلقة بالتتزيلات للمتزمين بدفع الضريبة في الأشهر الأولى من السنة الضريبية تعتبر تشجيعاً لهم لدفع الضرائب المستحقة عليهم	4.00	.681	80	كبيرة
4	6	الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين ملائمة لأصحاب الدخل العالية	3.51	.928	70.2	كبيرة
5	5	زيادة نسبة التتزيلات على الدخل تشجع المكلفين على دفع المستحق عليهم	3.77	.802	75.4	كبيرة
6	1	وجود دائرة معلومات ضريبية تجمع عن (المكلف) يؤثر على فعالية الدائرة	4.23	.732	84.6	كبيرة جداً
7	2	وجود النظام المحوسب للمعلومات الضريبية يؤثر على فعالية الدائرة الضريبية	4.02	.767	80.4	كبيرة
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.84</b>	<b>.444</b>	<b>76.8</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (16) أن درجة تأثير المعلومات الضريبية على الموازنة العامة قد تراوحت ما بين الكبيرة جداً والمتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة،

فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.23) و (3.40) وهما للفقرتين (وجود دائرة معلومات ضريبية تجمع عن (المكلف) يؤثر على فعالية الدائرة) و(تعد التعديلات الواردة وفق القانون الجديد من أهم الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.84).

وأشارت النتيجة السابقة الى ان مدى تأثير المعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة قد جاء كبيراً، وفقد بينت النتيجة ان وجود دائرة معلومات ضريبية تجمع عن (المكلف) يؤثر على فعالية الدائرة الضريبية، وان وجود النظام المحوسب للمعلومات الضريبية يؤثر على فعالية الدائرة الضريبية، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال السابع الى ان زيادة نسبة الخصم التشجيعي المتعلقة بالتزيلات للملتزمين بدفع الضريبة في الأشهر الأولى من السنة الضريبية تعتبر تشجيعاً لهم لدفع الضرائب المستحقة عليهم، اضافة الى ان إدراج التزيلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً، حيث حصلت هذه الفقرات على درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة.

وأكدت النتائج ايضاً على ان الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين ملائمة لأصحاب الدخول العالية بصورة متوسطة، كما ان التعديلات الواردة وفق القانون الجديد تعد من الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية بصورة متوسطة، حيث حصلت هذه الفقرات على درجة موافقة متوسطة من عينة الدراسة واقل من باقي الفقرات التي شملتها اجابة السؤال السابع للدراسة.

**سؤال الدراسة الثامن: ما تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة الثامن من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور الثامن المتعلقة بالتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	1	يعمل التعديل في الشرائح الضريبية على إخراج دخول ضمن الدخول الخاضعة للضريبة	4.00	.732	80	كبيرة
2	3	يعمل التعديل في النسب الضريبية على إخراج دخول ضمن الدخول الخاضعة للضريبة	3.75	.739	75	كبيرة
3	5	يقلل التعديل في الشرائح الضريبية من حصيلة الإيرادات الضريبية	3.65	.916	73	كبيرة
4	4	يقلل التعديل في النسب الضريبية من حصيلة الإيرادات الضريبية	3.74	.877	74.8	كبيرة
5	2	ينعكس تخفيض معدلات الضريبة سلبياً على الموازنة العامة مما يؤدي إلى انخفاض حصيلتها	3.91	.808	78.2	كبيرة
6	5	تقليل عدد الشرائح الضريبية يرهق الموازنة العامة مما يقلل من حصيلتها	3.65	.834	73	كبيرة
7	6	يزيد ثبات الضريبة على الشركات الكبرى والتي تتمتع بحقوق امتياز من العوائد الضريبية	3.25	.599	65	متوسطة
		<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.71</b>	<b>.515</b>	<b>74.2</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (17) أن درجة التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة قد تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.00) و (3.25) وهما

للفقرتين (يعمل التعديل في الشرائح الضريبية على إخراج دخول ضمن الدخل الخاضعة للضريبة) و(يزيد ثبات الضريبة على الشركات الكبرى والتي تتمتع بحقوق امتياز من العوائد الضريبية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.71).

وتشير النتيجة السابقة الى ان التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة قد جاء كبيراً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث أكدت فقرات هذا المحور على ان التعديل في الشرائح الضريبية يعمل على إخراج دخول ضمن الدخل الخاضعة للضريبة، إضافة الى ان تخفيض معدلات الضريبة ينعكس سلبياً على الموازنة العامة مما يؤدي إلى انخفاض حصيلتها، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال الثامن الى ان التعديل في النسب الضريبية يعمل على إخراج دخول ضمن الدخل الخاضعة للضريبة، ويقلل التعديل في النسب الضريبية من حصيله الإيرادات الضريبية، حيث حصلت جميع هذه الفقرات على نسبة موافقة كبيرة اعتماداً على آراء عينة الدراسة، كما اظهرت النتائج ان ثبات الضريبة يزيد على الشركات الكبرى والتي تتمتع بحقوق امتياز من العوائد الضريبية قد حصلت على موافقة متوسطة فقط من عينة الدراسة.

**سؤال الدراسة التاسع: ما تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين؟**

يوضح الجدول التالي النتائج المتعلقة بمحور الدراسة التاسع من خلال الاجابة عن الفقرات التي تضمنها من خلال حساب المتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة عليها وهي كما يلي:

جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لفقرات محور التاسع المتعلقة بالتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	2	تعديل النسب الضريبية يحقق المساواة بين المكلفين	4.00	.756	80	كبيرة
2	3	عدد الشرائح الضريبية الحالية تحقق المساواة بين المكلفين	3.53	.847	70.6	كبيرة
3	7	يؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية	3.21	.959	64.2	متوسطة
4	6	يؤدي التعديل في النسب الضريبية إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية	3.26	.973	65.2	متوسطة
5	5	يؤدي التعديل في النسب الضريبية إلى زيادة حالات التهرب الضريبي	3.32	.967	66.4	متوسطة
6	4	يؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى زيادة حالات التهرب الضريبي	3.40	.997	68	متوسطة
7	1	يشجع تخفيض النسب الضريبية المكلفين على زيادة الاستثمار	4.19	.766	83.8	كبيرة
<b>الدرجة الكلية</b>						
			<b>3.56</b>	<b>.568</b>	<b>71.2</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (18) أن درجة التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين قد تراوحت ما بين الكبيرة والمتوسطة من وجهة نظر

عينة الدراسة، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.19) و (3.21) وهما للفقرتين (يشجع تخفيض النسب الضريبية المكلفين على زيادة الاستثمار) و(يؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية كبيرة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.56).

وأشارت النتيجة السابقة الى ان تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين قد جاء كبيراً، وقد بينت النتيجة ان تخفيض النسب الضريبية يشجع المكلفين على زيادة الاستثمار، وان تعديل النسب الضريبية يحقق المساواة بين المكلفين، كما اشارت النتائج الخاصة بالسؤال التاسع الى ان عدد الشرائح الضريبية الحالية تحقق المساواة بين المكلفين، اضافة الى ان يؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى زيادة حالات التهرب الضريبي، حيث حصلت هذه الفقرات على درجة موافقة كبيرة من عينة الدراسة.

بينما أكدت النتائج ايضاً على ان التعديل في النسب الضريبية يؤدي إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية والتي جاءت بدرجة موافقة متوسطة، كما ويؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية والتي جاءت بدرجة موافقة متوسطة ايضاً، حيث حصلت هذه الفقرات على درجة موافقة متوسطة من عينة الدراسة واقل من باقي الفقرات التي شملتها اجابة السؤال التاسع للدراسة.

ولمعرفة الاجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي لا بد من ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لجميع محاور الدراسة المتعلقة بالنظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة، والجدول التالي يوضح النتيجة:

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة الموافقة لمحاور الدراسة المتعلقة بالنظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المحور	ترتيبها	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
1	5	الإعفاءات الضريبية	3.75	.519	75	كبيرة
2	6	ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة	3.72	.429	74.4	كبيرة
3	4	إجراءات العمل في دوائر الضريبة	3.08	.457	76	كبيرة
4	9	التشريعات الضريبية	3.54	.480	70.8	كبيرة
5	2	التزام المؤسسات والمكلف	4.20	.528	84	كبيرة
6	1	أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة	4.24	.589	84.8	كبيرة جداً
7	3	المعلومات الضريبية	3.84	.444	76.8	كبيرة
8	7	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة	3.71	.515	74.2	كبيرة
9	8	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين	3.56	.568	71.2	كبيرة
		<b>الدرجة الكلية لمحاور الدراسة</b>	<b>3.82</b>	<b>.293</b>	<b>76.4</b>	<b>كبيرة</b>

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (19) يتضح لنا طبيعة النظام الضريبي المعمول به ومدى تأثيره على العجز في الموازنة العامة، ف جاء أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة في المرتبة الأولى في التأثير على النظام الضريبي والعجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة موافقة وصلت الى (84.8%) من آراء عينة الدراسة، ثم في المرتبة الثانية مدى التزام المؤسسات والمكلف بنسبة (84%)، ثم في المرتبة الثالثة المعلومات الضريبية

بنسبة (76.8%)، ثم في المرتبة الرابعة اجراءات العمل في الدوائر الضريبية بنسبة (76%)، ثم في المرتبة الخامسة الاعفاءات الضريبية بنسبة (75%)، ثم في المرتبة السادسة ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة بنسبة (74.4%)، ثم تلاها في المرتبة السابعة التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة بنسبة (74.2%)، ثم تلاها في المرتبة الثامنة التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين بنسبة (71.2%)، وقلها كان في المرتبة التاسعة لأثر التشريعات الضريبية على الموازنة العامة بنسبة (70.8%).

ويتبين لنا من النتائج السابقة ان تأثير جميع هذه المحاور والمتعلقة بالنظام الضريبي وأثره على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية قد كان كبيراً، وبلغت الدرجة الكلية لتأثير جميع هذه العناصر نسبة (76.4%)، مما يعني ضرورة دراسة جميع هذه المحاور وايجاد الحلول الصحيحة لها لمحاولة التقليل من أثرها السلبي على الموازنة العامة وتحسين عمل النظام الضريبي في زيادة الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

وفي الحقيقة لا يمكن إصدار حكم دقيق على مستويات محاور النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة إذا اعتمدنا فقط على المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية وللمحاور، فهذا الحكم لا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات المعيارية، والكفيل بتقدير مستويات مجالات مقياس المحاور المذكورة جميعها والدرجة الكلية بشكل دقيق اعتماداً على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية هو اختبار ت لعينة واحدة (One Sample T-Test) لعينة الدراسة؛ إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة عند كل محور من محاور الأداة ودرجتها الكلية ومتوسط المجتمع النظري، وكون المقياس المتبع هو ليكرت الخماسي، فيمكن اعتبار متوسط المجتمع القيمة (3) لأنها تفصل ما بين التقديرات المرتفعة والمنخفضة، وعليه تمّ مقارنة متوسط العينة مع القيمة المحكيّة (3)، والجدول التالي يبيّن ذلك.

جدول (20): نتائج اختبارات لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس محاور الدراسة المتعلقة بإجابات العينة المختارة

الرقم	المحاور	العينة		درجات الحرية	مستوى الدلالة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
1	الإعفاءات الضريبية	3.75	.519	56	*.000
2	ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة	3.72	.429	56	*.000
3	إجراءات العمل في دوائر الضريبة	3.08	.457	56	*.000
4	التشريعات الضريبية	3.54	.480	56	*.000
5	التزام المؤسسات والمكلف	4.20	.528	56	*.000
6	أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة	4.24	.589	56	*.000
7	المعلومات الضريبية	3.84	.444	56	*.000
8	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة	3.71	.515	56	*.000
9	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين	3.56	.568	56	*.000
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>3.82</b>	<b>293.</b>	<b>56</b>	<b>000.</b>

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) وقيمة اختبار (3)

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسط العينة لمحاور (النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة) والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينة، فقد جاءت جميع قيم (ت) دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني أن محاور مقياس النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة والدرجة الكلية

لدى عينة الدراسة من المبحوثين كانت مرتفعة وأكبر وبشكلٍ دالٍ إحصائياً من المستوى المتوسط، وهذا يعبر عن أن أهمية أو قيمة محاور الدراسة جميعها والتي كانت تقديراتها جميعها مرتفعة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

نتائج الفرضية الأولى

وتنص على: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للنظام الضريبي على العجز في الموازنة العامة.

وينبثق من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
2. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لملائمة الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
3. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة.
4. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
5. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لالتزام المؤسسات والمكلف على العجز في الموازنة العامة.
6. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لاتفاق باريس الاقتصادي على العجز في الموازنة العامة.

7. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للمعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

8. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

ومن أجل فحص صحة الفرضيات السابقة، فقد استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحاور الدراسة المتعلقة بالنظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة، إذ يستخدم هذا الاختبار لبيان العلاقة بين متوسط العينة عند كل محاور الأداة المرتبطة بالفرضية الرئيسية المذكورة ودرجتها الكلية، والجدول التالي يبيّن ذلك.

جدول (21): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى

الرقم	المحاور	قيمة معامل الانحدار البسيط (R)	قيمة F	مستوى الدلالة
1	الإعفاءات الضريبية	.704	53.954	*0.000
2	ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة	.652	40.768	*0.000
3	إجراءات العمل في دوائر الضريبة	.572	26.769	*0.000
4	التشريعات الضريبية	.586	28.821	*0.000
5	التزام المؤسسات والمكلف	.552	24.156	*0.000
6	أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة	.524	20.855	*0.000
7	المعلومات الضريبية	.600	31.009	*0.000
8	التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة	.625	35.237	*0.000

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسط العينة في جميع المحاور مما يعني اتفاق عينة الدراسة على تأثير هذه المحاور في التأثير على العجز في موازنة العامة، وفيما يلي بيان ذلك:

1. فيما يتعلق بتأثير الاعفاءات الضريبية، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للإعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
2. فيما يتعلق بملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على العجز في الموازنة العامة، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لملائمة الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
3. فيما يتعلق بتأثير اجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لإجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة.
4. اما بما يتعلق بتأثير التشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

5. وبما يتعلق بتأثير التزام المؤسسات والمكلف على العجز في الموازنة العامة، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لالتزام المؤسسات والمكلف على العجز في الموازنة العامة.

6. وفيما يتعلق بتأثير اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة وعلى العجز في الموازنة العامة، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) لاتفاق باريس الاقتصادي على العجز في الموازنة العامة.

7. وفيما يتعلق بتأثير المعلومات الضريبية على الضريبة على العجز في الموازنة العامة، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للمعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

8. وفيما يتعلق بالتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على العجز في الموازنة العامة، فقد كان مستوى الدلالة الاحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على العجز في الموازنة العامة.

### نتائج الفرضية الثانية

وتنص على: لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتعديلات

في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين.

ومن أجل فحص صحة الفرضية الثانية، فقد استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحور الدراسة التاسع والمتعلق بالتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين، إذ يستخدم هذا الاختبار لبيان العلاقة بين متوسط العينة عند هذا المحور والأداة المرتبطة بالفرضية الرئيسية الثانية ودرجتها الكلية، والجدول التالي يبيّن ذلك.

**جدول (22): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Regression) لمحور الدراسة المتعلقة بالفرضية الثانية**

المحور	قيمة معامل الانحدار البسيط (R)	قيمة F	مستوى الدلالة
التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين	.459	14.657	*0.000

\* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود فرق ذات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين متوسط العينة في المحور التاسع مما يعني اتفاق عينة الدراسة على تأثير التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين، فقد كان مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha = 0.00$ ) وهو أقل من مستوى الدلالة المطلوب وهو ( $\alpha = 0.05$ )، لذلك نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) للتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين.

## الفصل السادس

# النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: النتائج

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة اداة الدراسة (الاستبانة) التي وزعت على عينة الدراسة من الموظفين في وزارة المالية الفلسطينية والدوائر الضريبية، والتي اشتملت على مجموعة من المحاور والفقرات التي تهدف للإجابة عن اسئلة وفرضيات الدراسة، وتم توزيعها على عينة الدراسة وذلك بهدف استخلاص النتائج منها والاجابة على اسئلة الدراسة، وبعد الانتهاء من تحليل البيانات واجابات المستطلعين فقد خرجت الباحثة بالنتائج الرئيسية التالية:

1. هناك تأثير كبير للإعفاءات الضريبية على العجز في الموازنة العامة.
2. الإعفاءات الضريبية تشجع الاستثمار وبالتالي تؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية.
3. توعية المكلفين بالإعفاءات الضريبية تسهل عملية تحصيل الضريبة، كما وتشجع الإعفاءات الضريبية على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية
4. الإعفاءات الضريبية لا تخفض كثيراً من حصيلة الإيرادات الضريبية، اضافة الى انه لا يوجد مبالغة في الإعفاءات الضريبية التي ترهق موازنة الدولة.
5. هناك تأثير كبير لملائمة الشرائح والنسب الضريبية المعمول بها على الحزينة العامة.
6. زيادة الضريبة على الشركات وخاصة المالية منها يعمل على زيادة الإيرادات والحد من العجز في الموازنة، والغرامات التي تفرض على المكلفين تعتبر عقوبة غير كافية، وان المغالاة في النسب الضريبية يزيد من التهرب الضريبي مما يساهم بصورة أكثر في زيادة عجز الموازنة العامة.

7. النتائج اكدت ان الشرائح الضريبية تعتبر ملائمة لجميع المكلفين من النسب الخاصة بكل شريحة، بينما اشارت النتائج الى ان معدلات الضريبة الحالية لا تؤدي بشكل كبيرة إلى زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة.
8. هناك تأثير كبير لاجراءات العمل في دوائر الضريبة على العجز في الموازنة العامة.
9. موظف الضريبة يخشى القيام بالكشف الميداني لبعض المكلفين بسبب سكنهم في منطقة الرام مما يعني زيادة التهرب الضريبي في تلك المناطق وبالتالي التأثير على الموازنة العامة.
10. أكدت النتائج ان الإدارة الضريبية تعمل على تطوير آليات عملها بالتدريب المتواصل.
11. وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلبا على تحصيل الإيراد.
12. هناك تأثير لمدى ملائمة التشريعات الضريبية على العجز في الموازنة العامة فالمكلفون يتجاهلون الإشعارات التي ترسل إليهم من قبل دائرة الضريبة، وانه يوجد تقصير في تطبيق العقوبات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات.
13. تطبيق الغرامات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، اضافة الى دائرة الضريبة تتساهل في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين.
14. هناك تأثير كبير لمدى التزام المؤسسات والمكلف على العجز في الموازنة العامة.
15. بينت النتائج ان زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة الضريبة تزيد من الالتزام الضريبي لدى المكلفين، وان معرفة المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية تزيد التزامهم الضريبي.
16. غياب الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلي عدم التزام المكلف، اضافة الى ان اعتقاد بعض المكلفين أنه لا توجد عدالة في فرض الضريبة مما يقلل التزام المكلفين ضريبياً.

17. اعتقاد بعض المكلفين أن الضريبة التي يدفعونها لا تذهب للصالح العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف.
18. أكدت النتائج على أن شعور المكلف بأنه يعطي الدولة أكثر مما يأخذ منها يؤدي إلى عدم التزامه بدفع الضريبة، وأن سوء إدارة المال العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف.
19. عدم توفير خدمات جيدة للمكلف تزيد من عدم التزامه الضريبي.
20. بعض التجار الفلسطينيين لا يقدموا فاتورة موحدة (المقاصة) لدائرة الضريبة المضافة مما يسبب خسائر فادحة للسلطة، إضافة إلى أن النتائج أكدت أن سبب انخفاض الضريبة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي، وأن اتفاق باريس محف للمكلفين بدفع الضريبة.
21. هناك تأثير للمعلومات الضريبية على العجز في الموازنة العامة، حيث بينت النتيجة أن وجود دائرة معلومات ضريبية تجمع عن (المكلف) يؤثر على فعالية الدائرة الضريبية، وأن وجود النظام المحوسب للمعلومات الضريبية يؤثر على فعالية الدائرة الضريبية.
22. زيادة نسبة الخصم التشجيعي المتعلقة بالتنزيلات للمتزمين بدفع الضريبة في الأشهر الأولى من السنة الضريبية تعتبر تشجيعاً لهم لدفع الضرائب المستحقة عليهم.
23. أكدت النتائج على أن الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين ملائمة لأصحاب الدخل العالية.
24. هناك تأثير كبير للتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على الموازنة العامة، فالتعديل في الشرائح الضريبية يعمل على إخراج دخول ضمن الدخل الخاضعة للضريبة، إضافة إلى أن تخفيض معدلات الضريبة ينعكس سلباً على الموازنة العامة مما يؤدي إلى انخفاض حصيلتها.
25. كما أشارت النتائج إلى أن التعديل في النسب الضريبية يعمل على إخراج دخول ضمن الدخل الخاضعة للضريبة، ويقلل التعديل في النسب الضريبية من حصيلة الإيرادات الضريبية.

26. اظهرت النتائج ان ثبات الضريبة يزيد على الشركات الكبرى والتي تتمتع بحقوق امتياز من العوائد الضريبية.

27. هناك تأثير كبير للتعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية على المكلفين، حيث بينت النتيجة ان تخفيض النسب الضريبية يشجع المكلفين على زيادة الاستثمار، وان تعديل النسب الضريبية يحقق المساواة بين المكلفين.

28. اشارت النتائج الى ان عدد الشرائح الضريبية الحالية تحقق المساواة بين المكلفين، اضافة الى ان يؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى زيادة حالات التهرب الضريبي.

29. أكدت النتائج على ان التعديل في النسب الضريبية يؤدي إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية، كما ويؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية.

#### ثانياً: التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

1. تحديث التشريعات الضريبية بما يتلائم مع الواقع.
2. زيادة معدلات الضريبة على الشركات وخاصة الشركات المالية.
3. ضرورة اعتماد اساليب ونسب ضريبية جديدة وفعالة يمكن من خلالها زيادة الإيرادات الضريبية خفض العجز في الموازنة العامة.
4. ضرورة استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في عملية التفنيش لما لذلك من تأثير كبير في زيادة فعالية عملية تحصيل الإيرادات.
5. دراسة العقوبات الواردة في النظام الضريبي والتأكد من ملائمته وقدرته على الإيفاء باحتياجات الوضع الحالي.

6. ضرورة إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يخص بنود ضريبة القيمة المضافة.
7. ضرورة تطبيق نظام الغرامات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات لزيادة الإيرادات الضريبية.
8. ضرورة توفر الشفافية في الإنفاق العام من خلال نشرها على موقع وزارة المالية لزيادة الثقة لدى المكلف والتزامه بالضرائب المستحقة عليه.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية

أبو حشيش، خليل عواد (2004). حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة، "دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

أبو محمد، ناصر (2011). أثر مقدر الضريبة في الحد من التهرب الضريبي في الأردن: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.

أديب، عبد السلام (1998). السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية، إفريقيا الشرق، المغرب.

الاعاء، احسان (2000). البحث التربوي، ط4، الجامعة الاسلامية، غزة.

جاد الله، جهاد (2011). كفاءة المعلومات الضريبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء استخدام نظم المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الجنابي، طاهر (2008). علم المالية العامة والتشريع المالي، طبعة منقحة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.

الجندي، حسني، (2006). القانون الجنائي الضريبي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.

الحجازي، مرسي السيد (1998). النظم الضريبية (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، الاسكندرية.

حمد الله، مؤيد ساطي جودت (2005). دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

- حميض، حنين (2007). تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين
- خالد الخطيب، واحمد شاميه (1997). المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الخطيب، كمال احمد (2006). دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.
- دروبي، أحمد (2016). الاعتراضات الضريبية أسبابها و سبل معالجتها من وجهة نظر كل من مقدري ضريبة الدخل و كبار المكلفين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- ذنيبات، محمد جمال (2003). المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- السلامين، ياسر والدقة، عبد الرحمن (2014). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، ط4، المكتبة الأكاديمية، فلسطين.
- سلمان، إياد (2015). إستراتيجية توحيد ضريبي الدخل و القيمة المضافة في فلسطين وأثر ذلك على الالتزام الضريبي وحصيلة الخزينة العامة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- السيد، وآخرون (2018). دور النظام الضريبي في خفض عجز الموازنة: دراسة حالة الإقتصاد المصري في الفترة (2000-2017)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، مصر.
- الشعبي، هالة (2013). بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس، رام الله.
- صالح، محمد عبد الفتاح حسين (2007). العوامل المساهمة في زيادة حجم عائدات السلطة الفلسطينية من ضريبة القيمة المضافة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة

صبري، اسامة (2013). مدى عدالة النسب والاعفاءات الضريبية في نظام ضريبة القيمة المضافة المطبق في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

صبري، نضال (1998). محاسبة ضريبة الدخل، جامعة القدس، فلسطين.

صبري، نضال (2007). محاسبة ضريبة الدخل، جامعة القدس المفتوحة، الأردن.

عبد الرازق، عمر (2002). تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، رام الله.

عبد الرازق، عمر (2002): هيكل الموازنة العامة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية. رام الله.

عبد الكريم، نصر (2000). الموازنة الفلسطينية 1995-2000: دراسة تحليلية للتطورات والاتجاهات في السياسة المالية العامة، المجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار)، رام الله

عبد الكريم، نصر، وآخرون (2015). دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام 2011 وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ط1، منشورات مفتاح، رام الله.

عبد المنعم فوزي (1972). المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.

عفانة، عدي، القطاونة، عادل (2008). المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

علاونة، محمد (2017). أثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 على الخزينة العامة وكبار المكلفين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عنثري، طارق (2018). دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة لسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

فرحات، فوزت (1997). المالية العامة والتشريع الضريبي العام، مؤسسة بحسون، بيروت. فؤاد ياسين، وحمد الله درويش (1996). المحاسبة الضريبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

#### قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، 2004

قباجة، احمد (2011). النظام الضريبي الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

قباجة، احمد (2012). الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

قدي، عبد المجيد (2011). دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان. القيسي، أعاد احمد (2000). المالية العامة والتشريع الضريبي، ط2، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

كميلية، بركان (2017). المركز القانوني للخزينة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، إختصاص الحقوق، ولاية بجاية، جامعة بجاية.

ليلى، بن سنوني، ومسعودة، جديد (2011). ال ضرائب وأثارها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

محمد ابو نصار، وآخرون (1996). الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

مسيحي، دلال عيسى موسى (2006). **السياسة الضريبية ودورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

منى الجوهري ورضوان شعبان (1995). **الترتيبات الجمركية الفلسطينية الاسرائيلية، البحث عن العدالة في توزيع الايرادات الجمركية**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله.

الوادي، محمد حسين؛ عزام، زكريا احمد (2007). **مبادئ المالية العامة**. دار المسيرة، عمان، الأردن

وزارة المالية الفلسطينية، **تقارير مالية (2010-2017)**

اليحيى، حسين (2000). **المالية العامة**، ط1، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

#### المراجع الاجنبية

Fauziati, P. etal (2016). ***The impact of Tax Knowledge on Tax Compliance – Case study in Kota Padage, Indonesia***, **Journal of advanced research in Business and Management Studies**, ISSN (Online): 2462-1935 | Vol.2, No.1

Imam, P & Jacobs,D (2007), " Effect of Corruption on Tax Revenues in The Middle East ", international monetary found. <http://www.Imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270>

Mansor, M & Tayib, M (2012), " Strategic Planning in Public Organization: The Case of a Tax Administration in a Developing Country ", **Business Management Dynamics**, Vo1.1, No.8, Available online [www.bmdynamics.com](http://www.bmdynamics.com)

# الملاحق

ملحق (1) قانون ضريبة الدخل

ملحق (2) الاستبيان

## ملحق (1) قانون ضريبة الدخل

ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 المعدل وقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011

من خلال النظر إلى أبرز التعديلات التي حصلت في القانون رقم (17) لسنة 2004 إلى

القانون رقم (8) لسنة 2011 يمكن استنتاج ما يلي:

الدخل الضريبي:

الفروق بين القانونين فيما يخص الدخل الضريبي.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004 المعدل	البند
معفى	معفى	دخل الهيئات المحلية والمؤسسات العامة في أي عمل لا يستهدف الربح.
معفى	معفى	دخل الأوقاف وصناديق الأيتام.
معفى	معفى	مبالغ مدفوعة كتعويض بسبب الإصابة أو الوفاة.
معفى	معفى	مكافأة نهاية الخدمة.
معفى	معفى	الراتب التقاعدي.
معفى	معفى	الدخل من الوظيفة أو الاستخدام المتحقق للأعمى أو المصاب بعجز أو إعاقة لا تقل عن 50%.
معفى	معفى	الرواتب والمخصصات التي تدفعها هيئة المم المتحدة من ميزانيتها إلى موظفيها ومستخدميها.
معفى	معفى	دخل صناديق التقاعد والتوفير والضمان والتأمين الصحي.
خاضع	معفى بشرط أن لا يكون هذا النشاط طبيعة عمل الشخص.	الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع عقارات.
معفى بشرط أن لا يكون ناشئاً عن أمواله أو ودائعته في فلسطين.	معفى	دخل الشخص المتحقق بالخارج.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004 المعدل	البند
إعفاء 25%	معفى	أرباح شراء وبيع الأسهم والسندات.
نعفى	معفى	أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشخص المقيم.
معفى	معفى	الإرث.
خاضع	معفى	دخل الشخص من المزارعين.
معفى	معفى	مهمة السفر أو بدل التمثيل المدفوعة لموظفي القطاع العام أو الخاص شريطة إنفاقها في سبيل الوظيفة.
معفى	معفى	أي دخل معفى بموجب قانون خاص أو اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تعقدها السلطة الوطنية.
خاضع	معفى بشرط موافقة مأمور الضريبة	القيمة الإيجارية للأبنية التي يشغلها مالكاها للسكن أو العمل أو أي من أفراد أسرته أو أي شخص معال شرعا
معفى	معفى	المستردات من الضرائب نتيجة تسوية أوضاع عن سنوات سابقة.
معفى	معفى	دخل الجمعيات التعاونية فيما يتعلق بمعاملاتها مع أعضائها.
معفى	معفى	دخل الجمعيات الخيرية والشركات غير الربحية.
		أي دخل آخر يرى مأمور الضريبة أن يخضع فهو خاضع للضريبة والعكس صحيح.

## التنزيلات

يمكن إظهار أبرز التعديلات فيما يخص التنزيلات حسب كل من قانون رقم (17) لسنة 2004 وقانون رقم (8) لسنة 2011 كما يلي:

الفروق بين القانونين فيما يخص التنزيلات.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004	البند
تنزل	تنزل	مصروفات البيع والنقل والتسويق والتوزيع.
تنزل	تنزل	المصروفات الإدارية والرسوم القانونية والإيجارية.
تنزل	تنزل	المرابحة وفوائد القروض.
تنزل	تنزل	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب والأجور وضريبة القيمة المضافة المدفوعة على أرباح المصارف والشركات المالية والمؤسسات المالية.
تنزل	تنزل	الرواتب والأجور المدفوعة.
تنزل	تنزل	مصاريف التأسيس بدل الخلو والمفتاحية الشهرة المدفوعة شريطة توزيعها على خمس سنوات متساوية من تاريخ دفعها.
تنزل	تنزل	مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة وفق التشريعات النافذة.
تنزل	تنزل	التعويضات المدفوعة بدل إصابة العمل أو الوفاة ونفقات معالجة المستخدمين (بفتح الدال) وعائلاتهم وأقساط التأمين على حياتهم ضد إصابة العمل.
تنزل بشرط أن لا تزيد عن 2% من الدخل الإجمالي أو (500000) شيكل أيهما اقل سنويا	تنزل 1% من الدخل الإجمالي و(100000\$) سنويا أيهما اقل.	نفقات التدريب الفعلية للموظفين والمستخدمين.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004	البند
تنزل بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي أو 500000 أيهما اقل سنويا.	تنزل 1% من الدخل الإجمالي أو \$100000 أيهما اقل سنويا	النفقات الفعلية للبحث والتطوير الداخلية والبحث العلمي والشراكة مع المؤسسات العلمية بهدف التطوير
تنزل بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي أو 500000 شيكل أيهما اقل سنويا.	تنزل 1% من الدخل الإجمالي أو \$100000 أيهما اقل سنويا.	النفقات الفعلية لتبني المواصفات والمعايير الفلسطينية والتطبيق الأمثل لإدارة المؤسسات بما تطوير الأنظمة المحاسبية الالكترونية وتبني معايير المحاسبة الدولية.
تنزل بما لا يزيد عن 2% من الدخل الإجمالي أو 500000 شيكا أيهما اقل سنويا.	تنزل 1% من الدخل الإجمالي أو 100000 أيهما اقل سنويا.	النفقات الفعلية للاستطلاع والبحث عن أسواق وأفاق جديدة لتصديره وترويج المنتجات الفلسطينية.
تنزل	تنزل	فروقات العملة المدينة.
تنزل بنسبة محددة	تنزل بنسبة محددة	الكلفة المحددة من كلفة الأصول كالألات والمعدات والأثاث.
تنزل بما لا يزيد عن 1% من الدخل الإجمالي أو 150000 شيكا أيهما اقل سنويا.	تنزل بما لا يزيد عن 3% من صافي الربح قبل الضريبة أو \$50000 سنويا أيهما اقل	نفقات الضيافة.
تنزل بشرط موافقة مأمور الضريبة	تنزل بشرط موافقة مأمور الضريبة	الديون المعدومة.
تنزل	تنزل	الخسارة الناجمة عن استبدال الماكينات والألات والمعدات.
تنزل بنسبة لا تتجاوز 2% من مجموع دخل الفروع في فلسطين الخاضع للضريبة.	تنزل بما لا يزيد عن 5% من الدخل الخاضع أو \$100000 أيهما اقل.	حصة الفروع من نفقات المركز الرئيسي الموجود خارج فلسطين.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004	البند
تنزل	تنزل	مخصص الأخطاء السارية والادعاءات تحت تسوية المبلغ عنها لشركات التأمين.
تنزل وفق تعليمات تصدر عن الوزير.	تنزل وفق تعليمات تصدر عن الوزير.	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو الفوائد والعمولات المترتبة عليها للبنوك وشركات الإقراض المتخصصة.
تنزل بموجب تعليمات تصدر عن الوزير.	تنزل بموجب تعليمات تصدر عن الوزير.	المصاريف والنفقات المتعلقة بالدخل المعفى عن الضريبة.
تنزل بشرط أن لا يكون يمكن استردادها.	تنزل ضمن شروط	الخسارة

#### الإعفاءات والتقاص

من الواضح أن هناك اختلافات في بند الإعفاءات نتيجة التحول من قانون رقم (17) لسنة 2004 إلى قانون رقم (8) لسنة 2011 ويمكن إظهار أبرز التعديلات من خلال الجدول التالي:

جدول الفروق بين القانونين فيما يخص الإعفاءات.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004	البند
30000 شيكل	\$7200 للشخص المقيم المكلف	إعفاء سنوي
معفى	غير معفى	المبلغ الفعلي المدفوع كبديل مواصلات ثابتة لموظفي ومستخدمي القطاع العام
معفى	معفى	المبلغ الفعلي المدفوع كبديل مواصلات فعلية أو 10% من إجمالي الراتب السنوي أيهما اقل لمستخدمي القطاع الخاص.
معفى	معفى	مساهمة الموظف أو المستخدم في صناديق التقاعد والادخار أو التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي وأية صناديق أخرى موافق عليها من الوزير.
30000 شيكل	\$5000	إعفاء شراء أو بناء بيت سكن لمرة واحدة فقط.
6000 شيكل بحد أقصى طالبيين في السنة.	غير موجود	إعفاء جامعي لقاء الإنفاق على دراسة أو دراسة زوجة أو أي من أولاده باستثناء من حصل على منحة.

## الشرائح والنسب

من خلال التحول من قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 إلى قانون رقم (8) لسنة 2011 ظهرت عدة تعديلات على معدلات الشرائح والنسب يمكن إيضاحها بالجدول التالي:

جدول الفروق بين القانونين فيما يخص الشرائح والنسب.

البند	قانون رقم (17) لسنة 2004	قانون رقم (8) لسنة 2011
الضريبة عن الدخل الخاضع لأي شخص طبيعي مقيم حسب النسب والشرائح	من (1) حتى 10000 دولار أمريكي) بنسبة 5%. من (10001) حتى 20000 دولار أمريكي) بنسبة 10%. ما زاد عن ذلك بنسبة 15%.	من (1) حتى 40000 شيكل) بنسبة 5%. من (40001) حتى 80000 شيكل) بنسبة 10%. ما زاد عن ذلك بنسبة 15%.
الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص معنوي مقيم.	تستوفى بنسبة 15%	تستوفى بنسبة 15%
الضريبة على شركات التأمين التي تقوم بالتأمين على الحياة	تستوفى بنسبة 5%	تستوفى بنسبة 5%

مثال الضريبة المستحقة على المكلف:

كان صافي الدخل الضريبي لأحد المكلفين بعد خصم الإعفاءات \$25000

المطلوب: احسب قيمة الضريبة المستحقة على هذا المكلف.

مع العلم أن سعر صرف الدولار 3.5 شيكل.

جدول نموذج تطبيقي يبين الفرق بين القانونين فيما يخص الشرائح والنسب لمكلف طبيعي.

البيان	قانون (17) 2004	قانون (8) 2011	الفرق
الشريحة الأولى	$1750 = 5\% * 35000$	$2000 = 5\% * 40000$	
الشريحة الثانية	$3500 = 10\% * 35000$	$4000 = 10\% * 40000$	
الشريحة الثالثة	$2625 = 15\% * 17500$	$1125 = 15\% * 7500$	
الضريبة المستحقة	7875	7125	750

## تقسيم الضريبة

وفق القانون رقم (17) لسنة 2004:

للمدير أو من يفوضه خطياً تقسيم الضريبة وبشكل يحافظ على حق الخزينة وذلك بناءً على طلب المكلف وبتنسيب من المدير إذا وجدت أسباب تستوجب ذلك شريطة أن يبلغ المكلف بمقدار كل قسط وتاريخ استحقاقه. وإذا قسطت الضريبة ولم يدفع المكلف أحد الأقساط خلال شهر من تاريخ استحقاقه تصبح الأقساط كلها مستحقة الدفع ودون حاجة إلى إنذار. أما القانون رقم (8) لسنة 2011:

للمدير أو من يفوضه خطياً تقسيم الضريبة، وذلك بناءً على طلب خطي من المكلف إذا وجد أسباباً تستوجب ذلك وفقاً للتعليمات الصادرة من الوزير بتنسيب من الوزير.

تنزيل وتفاصيل الأبنية والأراضي.

جدول الفروق بين القانونين فيما يخص تفاصيل الأبنية والأراضي.

قانون رقم (8) 2011	قانون رقم (17) 2004	البند
تنزيل ما نسبته 40%	تنزيل ما نسبته 40%	ضريبة المسققات المدفوعة كمصروفات
تفاصيل ما نسبته 60% شرط أن لا يتجاوز التفاصيل قيمة الضريبة المستحقة	تفاصيل ما نسبته 60% شرط أن لا يتجاوز التفاصيل قيمة الضريبة المستحقة	ضريبة المسققات المدفوعة من ضريبة الدخل المستحقة

## الغرامات.

### جدول الفروق بين القانونين فيما يخص الغرامات.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004	البند
تفرض على كل مكلف بتقديم الإقرار الضريبي ولم يقدمه في الموعد المحدد بموجب أحكام هذا القانون غرامة تعادل 3% من الضريبة المستحقة عن كل شهر تأخير و بعد أقصى 20% من الضريبة المستحقة، وفي جميع الأحوال يجب أن لا تقل غرامة التأخير عن 300 شيكل للشخص و 3000 شيكل للشخص المعنوي.	يضاف على كل مكلف بتقديم إقرار ضريبي ولم يقدمه في الموعد المحدد نسبة 3% من الضريبة المستحقة أو الضريبة التي سيجري تقديرها ولا يتجاوز مجموع هذه المبالغ المضافة 20% من الضريبة المستحقة.	الغرامات

## الخصم التشجيعي.

### جدول الفروق بين القانونين فيما يخص الخصم التشجيعي.

قانون رقم (8) لسنة 2011	قانون رقم (17) لسنة 2004	البند
4%	6%	الخصم للشخص الذي يسلم الإقرار في الشهر الأول من نهاية السنة المالية
2%	4%	الخصم للشخص الذي يسلم الإقرار في الشهر الثاني والثالث.

## ملحق (2) الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج المنازعات الضريبية

إستبانة

الأخوة والأخوات...

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة حول " النظام الضريبي وتأثيره على العجز في الموازنة العامة " وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية.

يرجى من حضرتكم تعبئة هذه الاستمارة لما لها من أهمية لانجاز رسالة الماجستير، وتحيطك الباحثة علماً بأن هذه البيانات ستحاط بالسرية التامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحثة: عروب عواد

أولاً: المعلومات الشخصية:

القسم الأول: يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب لرأيك:

طبيعة العمل:

( ) وزارة المالية ( ) دائرة الضريبة

سنوات الخبرة:

( ) 5 سنوات فأقل ( ) من 6-10 سنوات

( ) من 11-15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة

المؤهل العلمي:

( ) دبلوم ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير فأعلى

القسم الثاني:

يرجى الإجابة على أسئلة هذا القسم بوضع إشارة × في المكان المخصص الذي تراه مناسباً

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض
المحور الأول: الإعفاءات الضريبية						
1	الإعفاءات الضريبية تشجع المكلفين على سداد الضريبة وعليه تخفض نفقات الجباية					
2	تخفيض الإعفاءات الضريبية من حصيلة الإيرادات الضريبية					
3	تخفيض الإعفاءات الضريبية حالات التهرب الضريبي مما ينعكس إيجاباً على الموازنة العامة					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض
4	هناك مبالغة في الإعفاءات الضريبية مما يرهق موازنة الدولة					
5	تعمل الإعفاءات الضريبية على تشجيع الاستثمار ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية					
6	يسهل توعية المكلفين بالإعفاءات الضريبية عملية تحصيل الضريبة					
7	تشجع الإعفاءات الضريبية على زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية					
<b>المحور الثاني: ملائمة الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة</b>						
8	تعتبر الشرائح الضريبية ملائمة لجميع المكلفين من النسب الخاصة بكل شريحة					
9	معدلات الضريبة الحالية تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية في الموازنة					
10	المغالاة في النسب الضريبية يزيد من التهرب الضريبي ليسهم في عجز الموازنة العامة					
11	زيادة الضريبة على الشركات يعمل على زيادة الإيرادات والحد من العجز في الموازنة					
12	الغرامات التي تفرض على المكلفين تعتبر عقوبة غير كافية					
<b>المحور الثالث: إجراءات العمل في دوائر الضريبة</b>						
13	تعمل الإدارة الضريبية على تطوير آليات عملها بالتدريب المتواصل					
14	وجود علاقات شخصية بين الموظف والمكلف يؤثر سلبا على تحصيل الإيراد					

أعراض بشدة	أعراض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	الرقم
					وجود علاقات مالية بين الموظف والمكلف يؤثر سلبا على تحصيل الإيراد	15
					يوجد نظام رقابة داخلية في دائرة الضريبة مما يؤدي إلى تحسين أداء الموظفين	16
					استخدام وسائل تقنية وأساليب حديثة في عملية التفتيش يؤثر إيجابا على عملية تحصيل الإيرادات	17
					توجد سياسات وإجراءات تضبط عملية التفتيش والتحصيل	18
					الزيارات المتكررة من قبل الموظفين لأماكن عمل المكلفين يزيد من عملية التحصيل.	19
					يتعذر على موظف الضريبة القيام بمتابعة المكلفين لعدم وجود حماية كافية له أثناء قيامه بواجبه	20
					يخشى موظف الضريبة القيام بالكشف الميداني لبعض المكلفين بسبب سكنهم بالقرب من مناطق الاحتكاك مع الاحتلال الإسرائيلي	21
<b>المحور الرابع: التشريعات الضريبية</b>						
					النظام الضريبي ملائم وفيه باحتياجات الوضع الحالي.	22
					يتجاهل المكلفون الإشعارات التي ترسل إليهم من قبل دائرة الضريبة	23
					تطبيق الغرامات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية	24

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض
25	العقوبات الواردة في النظام الضريبي مناسبة.					
26	يوجد نقص في تطبيق العقوبات الواردة في النظام الضريبي على الأموال والخدمات					
27	يدفع المكلف ما عليه من ضريبة كاملة عند متابعتها قضائياً					
28	تتساهل دائرة الضريبة في استخدام الصلاحيات الممنوحة لها حسب القانون في فرض عقوبات على المكلفين					
<b>المحور الخامس: التزام المؤسسات والمكلف</b>						
29	سوء إدارة المال العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف.					
30	عدم توفير خدمات جيدة للمكلف تزيد من عدم التزامه الضريبي					
31	غياب الشفافية في الإنفاق العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف.					
32	اعتقاد بعض المكلفين أن الضريبة التي يدفعونها لا تذهب للصالح العام يؤدي إلى عدم التزام المكلف.					
33	اعتقاد بعض المكلفين أنه لا توجد عدالة في فرض الضريبة يقلل التزام المكلفين ضريبياً					
34	زيادة الثقة بين المكلفين ودائرة الضريبة تزيد من الالتزام الضريبي لدى المكلفين					
35	معرفة المكلفين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية تزيد التزامهم الضريبي					

أعراض بشدة	أعراض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	الرقم
					شعور المكلف بأنه يعطي الدولة أكثر مما يأخذ منها يؤدي إلى عدم التزامه بدفع الضريبة	36
<b>المحور السادس: أثر اتفاق باريس الاقتصادي على الضريبة</b>						
					اتفاق باريس مجحف للمكلفين بدفع الضريبة.	37
					سبب انخفاض الضريبة هو ارتباطها بالاقتصاد الإسرائيلي.	38
					أغلب التجار الفلسطينيين لا يقدموا فاتورة موحدة (المقاصة) لدائرة الضريبة المضافة مما يسبب خسائر فادحة للسلطة	39
					تحتجز إسرائيل عوائد الضريبة بحجة الأوضاع الأمنية الصعبة مما يؤثر سلباً على إيرادات الموازنة	40
					يجب إعادة النظر في اتفاق باريس الاقتصادي بما يخص بنود ضريبة القيمة المضافة	41
<b>المحور السابع: المعلومات الضريبية</b>						
					إدراج التنزيلات الضريبية لكافة المكلفين في القانون الجديد يعتبر عادلاً ومقبولاً	42
					تعد التعديلات الواردة وفق القانون الجديد من أهم الحوافز التي تشجع المكلفين على الاستثمار ومن ثم زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية	43
					زيادة نسبة الخصم التشجيعي المتعلقة بالتنزيلات للملتزمين بدفع الضريبة في الأشهر الأولى من السنة الضريبية تعتبر تشجيعاً لهم لدفع الضرائب المستحقة عليهم	44

أعراض بشدة	أعراض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	الرقم
					الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمكافئين ملائمة لأصحاب الدخل العالية	45
					زيادة نسبة التنزيلات على الدخل تشجع المكلفين على دفع المستحق عليهم	46
					وجود دائرة معلومات ضريبية تجمع عن (المكلف) يؤثر على فعالية الدائرة	47
					الضريبية النظام المحوسب للمعلومات الضريبية يؤثر على فعالية الدائرة الضريبية	48
<b>المحور الثامن: التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على الموازنة العامة</b>						
					يعمل التعديل في الشرائح الضريبية على إخراج دخول ضمن الدخل الخاضعة للضريبة	49
					يعمل التعديل في النسب الضريبية على إخراج دخول ضمن الدخل الخاضعة للضريبة	50
					يقلل التعديل في الشرائح الضريبية من حصيلة الإيرادات الضريبية	51
					يقلل التعديل في النسب الضريبية من حصيلة الإيرادات الضريبية	52
					ينعكس تخفيض معدلات الضريبة سلبيا على الموازنة العامة مما يؤدي إلى انخفاض حصيلتها	53
					تقليل عدد الشرائح الضريبية يرهق الموازنة العامة مما يقلل من حصيلتها	54
					يزيد ثبات الضريبة على الشركات الكبرى والتي تتمتع بحقوق امتياز من العوائد الضريبية	55

أعراض بشدة	أعراض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة	الرقم
<b>المحور التاسع: التعديلات في عدد الشرائح والنسب الضريبية وأثرها على المكلفين</b>						
					تعديل النسب الضريبية يحقق المساواة بين المكلفين	56
					عدد الشرائح الضريبية الحالية تحقق المساواة بين المكلفين	57
					يؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية	58
					يؤدي التعديل في النسب الضريبية إلى إرباك المكلفين وبالتالي عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية	59
					يؤدي التعديل في النسب الضريبية إلى زيادة حالات التهرب الضريبي	60
					يؤدي التعديل في عدد الشرائح الضريبية إلى زيادة حالات التهرب الضريبي	61
					يشجع تخفيض النسب الضريبية المكلفين على زيادة الاستثمار	62

**An- Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

# **The tax system and its effect on the deficit in the public treasury**

**By  
Oroub Awwad**

**Supervised By  
Dr. Hassan Falah Saffareni**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the  
Requirements for the Degree of Master of Tax Disputes in the  
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,  
Nablus, Palestine.**

**2019**

# **The tax system and its effect on the deficit in the public treasury**

**By**

**Oroub Awwad**

**Supervised By**

**Dr. Hassan Falah Saffareni**

## **Abstract**

This study aimed to identify The tax system and its effect on the deficit in the public treasury, by answering the questions of the study related to the subject, where the problem of the study was by answering the main question: what is the impact of the tax system on the deficit in the public treasury of the The Palestinian National Authority? The researcher used the descriptive analytical approach by preparing a questionnaire that was distributed to a sample of employees of the Ministry of Finance and tax departments in the West Bank.

The study reached the following results:

1. There is a significant impact of capital exemptions on the deficit in the public treasury.
2. There is a clear impact of the tax system on the PNA's public treasury
3. There is a statistically significant effect at the level of indication ( $0.05 = \alpha$ ) for tax credits on the deficit in the public treasury

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, the most prominent of which are:

1. Update tax legislation in all relevant laws and the entire structure of the tax system.
2. Increase tax rates on companies, especially financial companies.
3. The need to adopt new and effective tax methods and ratios through which tax revenues can be increased to increase the general budget